دليل تطبيق الموازنة المستجيبة للنوع الإجتماعي ضمن إطار الإنفاق العام للموازنة الحكومية في الأردن

حزيران 2015

تم إعداد هذا الدليل بالتعاون بين دائرة الموازنة العامة ومشروع الاصلاح المالي التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في الأردن

دليل تطبيق الموازنة المستجيبة للنوع الإجتماعي

ضمن إطار الإنفاق العام للموازنة الحكومية في الأردن

تم إعداد هذا الدليل بالتعاون بين دائرة الموازنة العامة

ومشروع الاصلاح المالي

التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في الأردن

قائمة المحتويات

المقدمة 5

1. إضاءات إرشادية لتفسير أهم المصطلحات والمفاهيم الواردة في هذا الدليل والتعليق حولها 9

2. الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي: المفاهيم، الأهداف والأدوات 15

2.1 مفهوم الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي 15

2.2 أهداف الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي 15

2.3 مراحل الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي 16

2.4 أدوات الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي 18

3. الهدف من الدليل 21

4. نطاق عمل الدليل 23

5. منهجية إعداد الدليل 23

6. الإطار التشريعي المرجعي للموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي في الأردن 26

7. الإطار المؤسسي لمنظومة الجهات الشريكة بالموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي في الأردن 28

7.1 تحديد الأدوار والمسؤوليات 28

7.1.1 مهام ومسؤوليات دائرة الموازنة العامة 29

7.1.2 مهام ومسؤوليات مجلس استشاري الموازنة 31

7.1.3 مهام ومسؤوليات مجلس الأمة (الأعيان والنواب) 31

7.1.4 مهام ومسؤوليات اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة 31

7.1.5 مهام ومسؤوليات الوزارات والدوائر الحكومية المعنية بتنفيذ الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي 33

7.1.6 مهام ومسؤوليات دائرة الإحصاءات العامة 34

8. متطلبات تطبيق منهجية الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي الموجهة بالنتائج في الأردن ضمن إطار الموازنة العامة الحكومية 34

8.1 زيادة الوعي وكسب التأييد 34

8.2 تعزيز القدرات ووضع الأوصاف الوظيفية ومواءمة الهياكل التنظيمية 35

8.3 شمول الحسابات الخاصة بالنوع الاجتماعي في خارطة الحسابات الحكومية 36

8.4 وضع خطة متابعة وتقييم 36
8.5 صياغة وتوقيع مذكرة تفاهم بين دائرة الموازنة العامة واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة 37
8.6 توفير قواعد البيانات وأنظمة المعلومات المتعلقة بالنوع الاجتماعي 37
8.7 التحقق من متطلبات الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي 38
9. الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي والموازنة الموجهة بالنتائج في الأردن 39
10. منهجية تطبيق موازنة مستجيبة للنوع الاجتماعي ضمن إطار الإنفاق العام للموازنة الحكومية في الأردن 41
10.1 الخطوات الإجرائية لتطبيق الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي ضمن مراحل دورة الموازنة العامة في الأردن 41
10.2 آلية بناء موازنة مستجيبة للنوع الاجتماعي موجهة بالنتائج 48
10.2.1 تصنيف قواعد البيانات وأنظمة المعلومات وفق النوع الاجتماعي 48
10.2.2 تبويب مخصصات الإنفاق العام الموجه للنوع الاجتماعي 49
10.2.3 احتساب مخصصات النوع الاجتماعي 50
10.2.4 بناء موازنة مستجيبة للنوع الاجتماعي 51
قائمة المراجع 53
ملحق رقم (1): حالات عملية إرشادية 57
حالة عملية رقم (1): احتساب مخصصات النوع الاجتماعي ضمن برنامج التعليم الأساسي 57
حالة عملية رقم (2): موازنة التمكين السياسي للمرأة 61
حالة عملية رقم (3): الموازنة الحساسة للنوع الاجتماعي في وزارة النقل 65
ملحق رقم (2): جداول ونماذج إعداد الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي 67
ملحق رقم (3): المؤشرات الحساسة للنوع الاجتماعي 75
ملحق رقم (4): النماذج المقترحة لمتابعة وتقييم أداء الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي 79
نموذج رقم (1): متابعة تقييم فعالية الأداء 79
نموذج رقم (2): متابعة تقييم كفاءة الإنفاق الموجه للنوع الاجتماعي 81

المقدمة

تُعتبر الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي أداة تخطيط مالي ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية، تساعد الحكومة في إدماج منظور النوع الاجتماعي عند إعداد وتنفيذ الموازنة العامة، وذلك بهدف التأكد من تخصيص الموارد المالية المتاحة بطريقة عادلة وهادفة إلى إلغاء التمييز القائم على أساس النوع الاجتماعي في أسلوب تقديم الخدمات الحكومية، وبما يلبي الاحتياجات المحددة لكل من النساء والرجال، البنات والأولاد في المجتمع المعني.

لقد ضمن **الدستور الأردني** تحقيق عدالة النوع الاجتماعي، وحماية حقوق المرأة وتمكينها من خلال العديد من النصوص التشريعية، كما كرّس جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين هذا النهج الدستوري في توجيهاته الملكية السامية ضمن ما احتوته الورقة النقاشية الثانية تحت عنوان "**تطوير نظامنا الديمقراطي لخدمة جميع الأردنيين**" من حيث الاستمرار في حماية حقوق جميع المواطنين التي كفلها الدستور الأردني.

وعلى الرغم من ذلك لا زال واقع الحال بالنسبة للمرأة الأردنية بعيداً عن متطلبات الدستور الأردني، ويبدو ذلك جلياً من خلال مجموعة من المؤشرات التي تظهر بأن المرأة لا تتمتع بالعدالة والإنصاف بالمقارنة مع الرجل في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ومن أبرز هذه المؤشرات؛ نسبة مشاركة المرأة الأردنية في القوى العاملة التي بلغت 13.2%، ومعدل المشاركة السياسية للمرأة التي بلغت 12% في كل من مجلسي الأعيان والنواب، علماً بأن نهج الكوتا النسائية في عملية الانتخابات البرلمانية قد ساعد في وصول نسبة البرلمانيات إلى 12% فقط. كما بلغت عضوية النساء في مجالس أمناء الجامعات الحكومية ما نسبته 2.3% في حين أن نسبة الإناث إلى الذكور في الهيئة التدريسية لمرحلة الجامعة قد بلغت حوالي 32.6%[1].

[1] دائرة الإحصاءات العامة، الأردن في أرقام، 2013.

أما على صعيد ترتيب وتقييم الأردن في مجال فجوة النوع الاجتماعي، فقد أظهر التقرير الدولي للفجوة الجندرية بأن هذه الفجوة لا زالت تسجل اتساعاً، حيث تراجع ترتيب الأردن من المرتبة 119 في عام 2013 إلى المرتبة 134 في عام 2014، كما تراجع مستوى التقييم من 60.9% إلى 59.7% على التوالي[2].

وعليه، فقد جاء هذا الدليل ليلبي متطلبات وقضايا النوع الاجتماعي في إعداد الموازنة العامة بغية الوقوف على مدى كفاءة وفعالية الإنفاق المبني على نهج النوع الاجتماعي في تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص بين الإناث والذكور في المجتمع الأردني وضمن كافة المجالات، وذلك استجابة لنصوص الدستور الأردني المتعلقة بحماية وتمكين المرأة، وما تضمنته اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) والأهداف الانمائية للألفية والأجندة الوطنية من بنود تتعلق بحقوق المرأة، علاوة على ما صاغته الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية من توجهات لتمكين المرأة، إذ تقاطعت الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي مع محاور الاستراتيجية الرئيسة الهادفة إلى تمكين المرأة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، مما يؤكد ضرورة توفير المخصصات اللازمة لتلبية هذه الأهداف الاستراتيجية الوطنية.

وقد تم إعداد هذا الدليل الإرشادي ليكون مرجعاً علمياً وعملياً للعاملين في حقل موازنات النوع الاجتماعي، وليُمكّن محللي الموازنات من إعداد وتنفيذ ومن ثم متابعة وتقييم فعالية وكفاءة الإنفاق الحكومي الموجه للنوع الاجتماعي. وعلى الرغم من أهمية تحليل جانب الإيرادات في الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي، إلا أن نطاق عمل هذا الدليل يتناول جانب النفقات العامة فقط، وذلك وفقاً للممارسات العالمية الأكثر شيوعاً في هذا المجال.

تمحور الهدف العام لهذا الدليل بمأسسة تطبيق الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي في الأردن وبما يضمن استدامتها، وذلك بتحديد الإطار التشريعي والمرجعي لتنفيذ الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي في الأردن، ووضع الإطار المؤسسي لمنظومة الجهات الشريكة بهذه الموازنة وتحديد مهامها ومسؤولياتها وفقاً للصلاحيات الممنوحة لها بموجب التشريعات السارية، وتوضيح المتطلبات

[2] World Economic Forum, The Global Gender Gap Report 2014, Jordan Country Profile, Geneva, 2014.

والفجوات الواجب تلبيتها من أجل بناء موازنة مستجيبة للنوع الاجتماعي موجهة بالنتائج ضمن إطار الموازنة العامة للحكومة، وشرح منهجية التطبيق متضمنة الخطوات الإجرائية الواجب السير بها ضمن مراحل دورة الموازنة العامة، علاوة على توفير آلية عملية لبناء موازنة مستجيبة للنوع الاجتماعي موجهة بالنتائج، تستند إلى أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال، تماشياً مع رؤية ورسالة دائرة الموازنة العامة بتخصيص أمثل للموارد المتاحة للتمكّن من تحقيق الأهداف والأولويات الوطنية وبما يعزز أركان التنمية المستدامة[3].

ومن جهة أخرى، تضمن الدليل وضمن الملحق رقم (1) حالات عملية إرشادية في تبويب واحتساب مخصصات النوع الاجتماعي ضمن بعض البرامج الحكومية المنفذة من خلال الموازنة العامة. أما الملحق رقم (2) فقد تضمن الجداول والنماذج المقترح استخدامها في إعداد الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي، في حين قدَم الدليل وضمن الملحق رقم (3) مجموعة من المؤشرات الحساسة للنوع الاجتماعي المقترح تضمينها لقانون الموازنة العامة والمرتبطة بمحاور الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية والأهداف الإنمائية للألفية. أما النماذج المقترحة لمتابعة وتقييم أداء الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي فقد تم إدراجها ضمن الملحق رقم (4) من هذا الدليل.

لقد تم إعداد هذا الدليل بالتعاون والتنسيق ما بين دائرة الموازنة العامة ومشروع الإصلاح المالي الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وذلك ضمن إطار جهود التعاون المشترك ما بين الدائرة والمشروع لتوثيق الجهود المبذولة ضمن إطار الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي. ويعتبر هذا الدليل استكمالاً لمنظومة الموازنة الموجهة بالنتائج التي تم بدء العمل فيها عام 2008 ضمن سلسلة مشروع الاصلاح المالي في الأردن، حيث تم إعداد الدليل وفق المنهجية الموجهة بالنتائج (Results-Oriented Gender Responsive Budgeting) بغية السير في تطبيق موازنة مستجيبة للنوع الاجتماعي تتسم بفعالية وكفاءة الأداء وبما يحقق الأهداف الوطنية المنشودة لتمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، وذلك من خلال ما يلي:

[3] دائرة الموازنة العامة، دليل دائرة الموازنة العامة.

- تبني مؤشرات أداء تخدم أغراض الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي، إذ أن وضع مؤشرات أداء حساسة للنوع الاجتماعي مرتبطة ببرامج أو مشاريع الوزارة/الدائرة تساعد في متابعة وتقييم الإنفاق المبني على نهج النوع الاجتماعي وحجم المنافع المتحققة.
- تصميم نماذج خاصة لمتابعة وتقييم فعالية الأداء وكفاءة الإنفاق الموجه للنوع الاجتماعي.
- تصميم جداول ونماذج إعداد الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي تعتمد الأسلوب المتبع دولياً في تصنيف وتبويب مخصصات النوع الاجتماعي ضمن الموازنة العامة وفق أوجه استخداماتها، مما يسهل رصد ومتابعة والتأكد من مدى كفاية هذه المخصصات في تلبية احتياجات المرأة ضمن محاور التمكين الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وبما يخدم أهداف الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية. وضمن هذا السياق، كان لا بد من إعادة النظر في أسلوب عرض بيانات وموازنات النوع الاجتماعي، بحيث يتم فصل مخصصات الإناث التي تصب ضمن بند تعويضات العاملين داخل الوزارة/الدائرة الحكومية، عن تلك المخصصات المرصودة مقابل الخدمات المقدمة من قبل الوزارة/الدائرة لصالح الإناث بشكل عام، مما يؤدي في النهاية إلى تتبع أوجه الإنفاق الحكومي العام، والتأكد من مدى تلبيته لتمكين المرأة ضمن كافة المجالات.

1. إضاءات إرشادية لتفسير أهم المصطلحات والمفاهيم الواردة في هذا الدليل والتعليق حولها[4]

الموازنة العامة: خطة الحكومة لسنة مالية مقبلة لتحقيق الاهداف الوطنية المنشودة ضمن اطار مالي متوسط المدى وتتضمن المبالغ المالية التي تحصلها الدولة (الإيرادات)، والمبالغ التي تنفقها (النفقات).

الاطار المالي متوسط المدى(MTFF) Medium Term Fiscal Framework: الخطة المالية للحكومة وسياستها خلال المدى المتوسط المستندة الى توقعات الاقتصاد الوطني والمبنية على عدد من المرتكزات والفرضيات وتوقعات المؤشرات الاقتصادية الرئيسية.

اطار الانفاق متوسط المدى(MTEF) Medium Term Expenditure Framework: خطة الحكومة التفصيلية للنفقات العامة المتوقعة للدوائر الحكومية خلال المدى المتوسط.

الدائرة الحكومية: أي وزارة او دائرة او سلطة او هيئة عامة تدخل موازنتها ضمن الموازنة العامة للدولة.

النفقات العامة: المبالغ المخصصة للدوائر الحكومية (السقوف) لتمويل كافة بنود نفقاتها الجارية والرأسمالية حسب قانون الموازنة العامة السنوي.

دورة الموازنة العامة في الأردن: تمر دورة الموازنة العامة في الأردن بأربع مراحل رئيسية هي: إعداد الموازنة، وإقرار قانون الموازنة، وتنفيذ الموازنة، والمراقبة والتقييم.

الموازنة الموجهة بالنتائج Results Oriented Budget (ROB): وهي أداة لربط التخطيط المالي بالتخطيط الاستراتيجي للوقوف على مدى تحقيق الأهداف الاستراتيجية للوزارات/الوحدات الحكومية وترابطها مع تحقيق الأهداف والأولويات الوطنية. كما تُعنى بربط الإنفاق العام بالنتائج

[4] إن قراءة ما جاء في هذا الجزء سوف يسهل التعامل مع المصطلحات والمفاهيم الواردة في هذا الدليل، وتعتبر منشورات دائرة الموازنة العامة المرجع الرئيس للمفاهيم المالية المستخدمة في الدليل. أما التعريفات الأخرى فمصدرها الجهات ذات العلاقة والمشار إليها ضمن قائمة المراجع المرفقة.

والمخرجات بهدف قياس كفاءة وفعالية الإنفاق على البرامج والمشاريع والأنشطة من خلال منظومة مؤشرات قياس الأداء، وبما يحقق الشفافية وتطبيق المساءلة وفق أسس موضوعية.

خارطة الحسابات Chart of Accounts (CoA): هي عبارة عن شجرة حسابات تشمل التصنيفات الرئيسية المتبعة في إعداد الموازنة العامة وهيكل كل تصنيف ومكوناته ويتضمن هيكل خارطة الحسابات (التصنيف التمويلي، التصنيف التنظيمي، التصنيف الوظيفي، تصنيف البرامج، التصنيف الجغرافي وحساب دفتر الأستاذ العام).

النوع الاجتماعي: يشير هذا المصطلح الى الأدوار والمسؤوليات والسلوكيات التي يحددها المجتمع للمرأة والرجل، ويعني الجندر الصورة التي ينظر بها المجتمع للنساء والرجال ويرجع ذلك الى ثقافة المجتمع السائدة، وليس الى الاختلافات البيولوجية (الجنسية) بين الرجل والمرأة .

عدالة النوع الاجتماعي: ويشير إلى العدالة في الحقوق والمسؤوليات والاحتياجات والفرص المتاحة لكل من النساء والرجال، البنات والأولاد في ذات المجتمع.

الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي Gender Responsive Budgeting (GRB): هي تلك الموازنة الحكومية التي تصاغ استناداً إلى تقدير الاختلاف في أدوار واحتياجات النساء والرجال في المجتمع. وتهدف هذه الموازنات الى تجسيد احتياجات المرأة خلال جميع مراحل عملية وضع السياسات، بما في ذلك العمليات المتبعة أثناء التخطيط لإعداد الموازنة والإقرار والتنفيذ والمتابعة والتقييم.

وبمعنى آخر، فان الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي هي أداة مالية ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية، تهدف إلى إعادة هيكلة النفقات والإيرادات ، وتخصيص الموارد المالية المتاحة، بما يعزز عدالة النوع الاجتماعي.

اتفاقية سيداو: وهي اتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1979، وقد صادق الأردن على هذه الاتفاقية في عام 2007 مع تحفظاته الحالية على

المواد (9 و 16). هذا وتتخذ الاتفاقية الصفة الشرعية والقانونية في تطبيقها لدى أي بلد صادق عليها. وتتكون الاتفاقية من 5 أجزاء تحوي في مجملها 30 بنداً. وتُعَرف الاتفاقية مصطلح التمييز ضد المرأة بما يلي: "أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس ويكون من آثاره أو أغراضه النيل من الاعتراف بالمرأة، على أساس تساوي الرجل والمرأة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية أو في أي ميدان آخر، أو إبطال الاعتراف للمرأة بهذه الحقوق أو تمتعها بها وممارستها لها بغض النظر عن حالتها الزوجية".

التمكين الاجتماعي للمرأة: ويهدف إلى تمكين المرأة في عدة مجالات هي: التعليم، الصحة، الحماية من العنف، البيئة والتغير المناخي، وتمكين المرأة ذات الحاجات الأساسية والتحديات الخاصة بما في ذلك المرأة ذات الإعاقة والمرأة كبيرة السن.

التمكين السياسي للمرأة: ويهدف إلى تعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسية والحزبية، وتفعيل مشاركتها في مواقع اتخاذ القرار وتبؤها للمناصب القيادية.

التمكين الاقتصادي للمرأة: ويهدف إلى تمكين المرأة في سوق العمل، وتوفير الفرص العادلة لها في الوظائف المختلفة ودون تمييز بالأجر عن الرجل.

اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة: وهي الجهة المسؤولة عن وضع السياسات العامة المتعلقة بالمرأة في جميع المجالات وتحديد الأولويات والخطط والبرامج، والمشاركة في رسم الخطط الوطنية التنموية وخطط التطوير الخاصة بكل قطاع له مساس بشؤون المرأة. كما تقوم اللجنة بصياغة **الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية**، والعمل على تحديثها وتطويرها، ومتابعة تنفيذها وتقويمها بشكل دوري، ودراسة الصعوبات التي تواجه تنفيذها والعمل على إيجاد الحلول لها بالتعاون مع المؤسسات المعنية. وتتمحور الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية حول المحاور الرئيسة التالية: التمكين الاجتماعي، التمكين السياسي والتمكين الاقتصادي للمرأة. أما المحاور المستعرضة ضمن الاستراتيجية؛ وهي محاور ينبغي أن تندرج أهدافها ضمن جميع محاور الاستراتيجية ومجالاتها، وتشمل: الثقافة المجتمعية الداعمة لتمكين المرأة، الإعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، دمج

النوع الاجتماعي في التشريعات والسياسات والخطط والبرامج والموازنات الوطنية، والتطوير المؤسسي للمنظمات العاملة في إطار تمكين المرأة[5]. ويوضح الشكل التالي محاور الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية.

شكل رقم (1)

الأهداف الإنمائية للألفية: نظمت الأمم المتحدة في عام 2000 مؤتمر قمة الألفية، حيث تبنت 189 دولة – ومنها الأردن– الأهداف الإنمائية الثمانية وهي: القضاء على الفقر المدقع والجوع، تحقيق تعميم التعليم الابتدائي، تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، تخفيض معدل وفيات الأطفال، تحسين الصحة النفاسية، مكافحة فيروس نقص المكافحة البشرية / الإيدز والملاريا وغيرها من الامراض، كفالة الاستدامة البيئية، اقامة شراكة عالمية من اجل التنمية.

الناتج المحلي الإجمالي (GDP): وهو عبارة عن مجموع قيم السلع النهائية والخدمات التي ينتجها الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة، تكون عادة سنة واحدة.

[5] اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية (2013-2017) الوثيقة المرجعية.

مؤشرات الأدوات (Tools Indicators): وهي المؤشرات التي تعبر عن مدى تغطية التشريعات وتوافر السياسات والبرامج التي تنفذها الحكومات لمعالجة قضايا محددة ونطاق تغطيتها. ولأغراض هذا الدليل فإن قضايا النوع الاجتماعي هي مثار الاهتمام.

مؤشر الأداء:[6] هو أداة لقياس مستوى الأداء، حيث:

- يبين العلاقة السببية التي تربط بين كافة مراحل العمل: المدخلات، العمليات، المخرجات، النتائج، والأثر.
- يكشف عن مواطن القصور في الاداء
- يمكِّن الادارة من اتخاذ اجراءات تصحيحية بالوقت المناسب لضمان تحقيق الاهداف المخطط لها.
- يعد بمثابة إنذار مبكر لأي حالة اقتصادية أو اجتماعية.

ميزات مؤشر الأداء الجيد تتصف بما يعرف "SMART" والتي تعبر عن الآتي: Specific, Measurable, Achievable, Relevant and Time-bound فلا بد أن يكون المؤشر الجيد: محدد وواضح لوصف حالة مستقبلية معينة، قابل للقياس بأسلوب كمي أو نوعي، قابل للتحقيق في ظل الموارد المتاحة، ذو علاقة بالنتائج المطلوب تحقيقها على المستوى الوطني، أن يتم تحقيق النتائج ضمن إطار زمني محدد.

مؤشر المخرج Output: يعنى بقياس المخرجات المباشرة للبرامج/ المشاريع/ الانشطة بهدف تقييم مدى اتساق مخرجات البرامج والمشاريع مع السياسات المؤسسية (اختبار العلاقة السببية بين المخرجات المباشرة للبرامج/ المشاريع/ الانشطة والسياسات المؤسسية) والتي تؤدي بالنهاية إلى تحقيق النتائج المرجوة (Outcomes).

[6] UNDP, "HANDBOOK ON PLANNING, MONITORING AND EVALUATING FOR DEVELOPMENT RESULTS"
Judy Kusek & Ray Rist, World Bank Publications, "Ten Steps to a Results-Based Monitoring & Evaluation System"

مؤشر النتيجة Outcome: يعنى بقياس نتيجة المخرجات على المدى المتوسط للبرامج/ المشاريع/ الانشطة بهدف تقييم مدى اتساق نتائج تنفيذ السياسات مع الأهداف الاستراتيجية المؤسسية، والتي تؤدي بالنهاية إلى تحقيق الأثر المطلوب (Impact).

مؤشر الأثر Impact: يعنى بقياس نتيجة المخرجات على المدى البعيد للبرامج/ المشاريع/ الانشطة بهدف تقييم مدى اتساق الأهداف الاستراتيجية المؤسسية مع الأهداف والأولويات الوطنية وهذا من شأنه قياس الآثار سواء كانت ايجابية او سلبية – مقصودة أو غير مقصودة– على الأسر، المؤسسات والبيئة الناجمة عن نشاط تنموي محدد كمشروع أو برنامج. وهي تمكن من تتبع مدى التقدم المحرز، وبيان النتائج المحققة، واتخاذ إجراءات تصحيحية لتحسين تقديم الخدمات. وتعتبر مشاركة أصحاب المصلحة الحقيقية والمعنيين في تحديد المؤشرات امراً هاماً لأنهم يستخدمون المؤشرات لأغراض اتخاذ القرارات.

المؤشرات الحساسة للنوع الاجتماعي: وهي المؤشرات المعنية برصد التغيرات المتعلقة بالنوع الاجتماعي في مجتمع ما عبر فترة زمنية محددة، وذلك لقياس مدى تحقيق عدالة النوع الاجتماعي في كافة المجالات. كما ان استخدام المؤشرات الحساسة للنوع الاجتماعي سوف يؤدي إلى تخطيط أكثر كفاءة وفعالية وبما يحقق أهداف البرامج الوطنية.

2. الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي: المفاهيم، الأهداف والأدوات

2.1 مفهوم الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي

من المفاهيم الخاطئة والشائعة حول الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي من يعتقد بأنها موازنة متساوية بين النساء والرجال أو أنها تهدف إلى تفضيل النساء على الرجال؛ إلا أن المفهوم الشامل والعلمي للموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي يعكس الآتي[7]:

- هي استراتيجية تأخذ منظور النوع الاجتماعي بعين الاعتبار عند صياغة السياسات الوطنية، وعند رصد المخصصات المالية من قبل الجهات الحكومية وبما يضمن فعالية الانفاق المبني على أساس النوع الاجتماعي.
- هي نهج يهدف إلى تعزيز العدالة والإنصاف بين النساء والرجال بهدف تعظيم الاستخدام الأمثل للموارد المالية الحكومية وتحقيق الكفاءة والفعالية في رصد المخصصات والانفاق وفق النوع الاجتماعي.
- أداة لتحقيق العدالة في المالية العامة (النفقات والإيرادات) تأخذ بعين الاعتبار احتياجات النوع الاجتماعي، وتلبية توقعات أفراد المجتمع نساءاً ورجالاً.

2.2 أهداف الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي

تُعد الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي وسيلة لتقييم أداء الموازنة العامة ومدى تلبيتها للاحتياجات والمنافع المختلفة والأثر النهائي على كل من النساء والرجال، البنات والأولاد، مما يساهم في تحقيق العدالة والإنصاف في تلبية احتياجات النوع الاجتماعي، بالإضافة لتحقيق الكفاءة والفعالية وتعزيز المساءلة والمسؤولية في اتخاذ القرار وتوزيع/إعادة توزيع الموارد المالية.

وتهدف الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي بشكل عام تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية تصب في المجالات التالية[8]:

[7] Institute for the Equality of Women and Men, Manual for the application of Gender Budgeting, p. 21.

- زيادة الوعي بقضايا النوع الاجتماعي وتحليل أثر الموازنات والسياسات الحكومية.
- مساءلة الحكومة تجاه مخصصات النوع الاجتماعي والالتزامات المترتبة عليها محلياً ووطنياً ودولياً.
- إعادة صياغة الموازنات الحكومية والسياسات الوطنية لتعزيز عدالة النوع الاجتماعي.

ويوضح الشكل اللاحق رقم (2) تقاطع هذه الأهداف معاً ودعم كل منها للآخر.

شكل رقم (2)

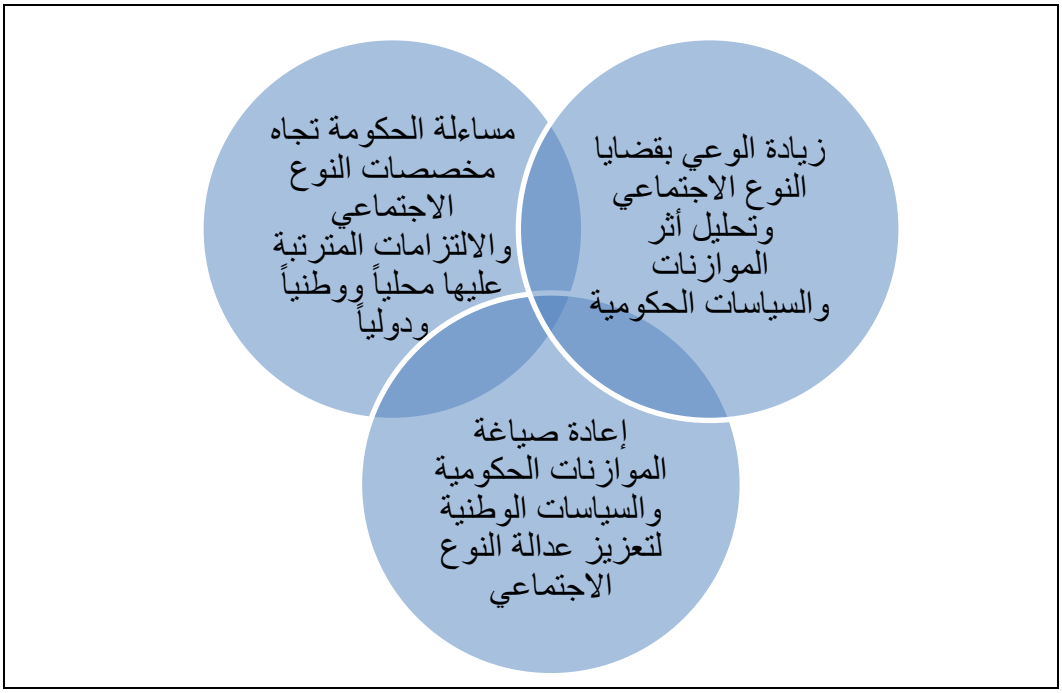

2.3 مراحل الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي

تمر عملية تطبيق الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي بشكل عام عبر ثلاثة مراحل رئيسة؛ وكما يلي[9]:

[8] Sharp, R., Budgeting for Equity: Gender budget initiatives within a framework of performance oriented budgeting, p. 10.
[9] Quinn, S., Gender Budgeting: practical implementation Handbook, p. 17.

- **المرحلة الأولى:** تحليل الموازنة من منظور النوع الاجتماعي لتحديد أثر التباين في الموازنة على النساء والرجال.
- **المرحلة الثانية:** إعادة صياغة السياسات وتوزيع الموارد لتحقيق النتائج المطلوبة في عدالة النوع الاجتماعي.
- **المرحلة الثالثة:** العمل بشكل منهجي لتضمين النوع الاجتماعي في كافة عمليات الموازنة.

شكل رقم (3)

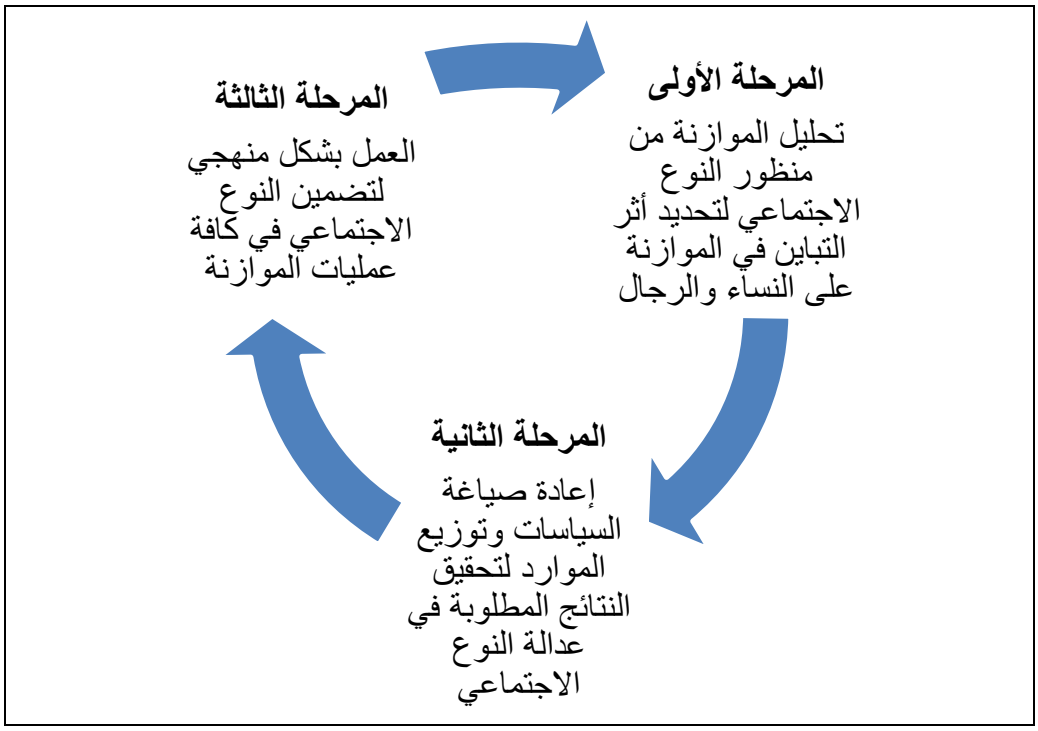

وفي ضوء دورة هذه المراحل الثلاثة، يتضح بأن عملية تطبيق الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي ترتكز إلى نهجين تشاركيين متداخلين:

- النهج التشاركي المنطلق من القاعدة ويعتمد أسلوب "Bottom-Up" كونه يبدأ بتحليل الموازنة من منظور النوع الاجتماعي لتحديد أثر التباين في الموازنة على النساء والرجال وتضمين النوع الاجتماعي في كافة عمليات الموازنة.

- النهج التشاركي الاستراتيجي الوطني ويعتمد أسلوب "Top–Down" كونه يرتكز إلى صياغة السياسات الوطنية وإعادة توزيع الموارد لتحقيق النتائج المطلوبة في عدالة النوع الاجتماعي.

وبناءً على مراحل دورة الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي، يمكن توضيح السمات الرئيسة للموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي بالخصائص التالية[10]:

- تُشجع الاستخدام الأكثر فعالية للموارد لتحقيق عدالة النوع الاجتماعي وبلوغ أهداف التنمية البشرية.
- تعمل على استخدام الموارد المتوافرة لتحسين نوعية حياة الرجال والنساء بشكل عادل.
- تسمح لأي بلد باستثمار موارده البشرية (نساءً ورجالاً) للمحافظة على قدرته التنافسية.
- تساهم في تحديد الاحتياجات وفق الأولويات لكل من المرأة والرجل.
- تعمل على إعادة تخصيص الموارد بحيث تستجيب لاحتياجات مختلف فئات السكان (نساءً ورجالاً، بنات وبنين، مسنات ومسنون).
- تساهم في إعطاء اهتمام خاص لحالة المرأة الأكثر حرماناً وتهميشاً واحتياجاً.
- تساهم في تحقيق الانصاف والعدالة النوعية وتكافؤ الفرص.

2.4 أدوات الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي

تعددت أدوات تحليل الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي المستخدمة من قبل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة[11] والبنك الدولي، وهي تشمل ما يلي:

1. **تقييم السياسات الوطنية في مجال النوع الاجتماعي:** وهو أسلوب تحليلي يهدف إلى إلقاء الضوء على السياسات والبرامج الوطنية المختلفة وذلك لرصد الجوانب الضمنية والصريحة

[10] Austrian Development Agency, Making Budgets Gender-Sensitive: A Checklist for Programme-Based Aid, Vienna, January 2009.
[11] UNIFEM, Tools for a Gender-Sensitive Analysis of Budgets, p.2.

لقضايا النوع الاجتماعي، والتأكد من مراعاة عدالة توزيع المخصصات المالية المرتبطة بهذه السياسات والبرامج في إلغاء التمييز القائم على أساس النوع الاجتماعي.

2. **تقدير حجم المنافع العائدة على المستفيدين وفق النوع الاجتماعي:** ويستخدم هذا الأسلوب لسؤال متلقي الخدمة الحاليين أو المتوقعين حول مدى تلبية السياسات والبرامج الحكومية لأولويات المواطنين.

3. **تحليل مدى تأثير النفقات العامة المبنية على أساس النوع الاجتماعي:** ويهدف هذا الأسلوب إلى مقارنة حجم النفقات العامة لبرنامج حكومي محدد مع المعلومات المتاحة من خلال المسوحات الأسرية، للوقوف على عدالة توزيع الإنفاق بين النساء والرجال أو البنات والأولاد.

4. **تحليل مدى تأثير الضرائب على النوع الاجتماعي:** يستخدم هذا الأسلوب للتأكد من عدالة قيمة الضرائب (المباشرة وغير المباشرة) التي يتم دفعها من قبل مختلف الأفراد والأسر في المجتمع وعدم التمييز بين دافعي الضرائب القائم على النوع الاجتماعي.

5. **تحليل أثر الموازنة على الوقت المستغل من قبل النوع الاجتماعي:** ويعمل هذا الأسلوب على بيان العلاقة بين الموازنة الحكومية وطريقة استغلال الوقت ضمن نطاق الأسرة، وبحيث يضمن أن الوقت الذي قضته النساء في عمل غير مدفوع الأجر قد تم أخذه بالحسبان في تحليل السياسات. (ومثل هذا الموضوع يصب عادة في جانب الإيرادات من حيث تقدير كلفة الفرصة المضاعة مقابل العمل غير مدفوع الأجر).

6. **إدماج النوع الاجتماعي في إطار السياسة الاقتصادية في المدى المتوسط:** وهذا الأسلوب يتطلب دمج قضايا النوع الاجتماعي في كافة النماذج والخطط الاقتصادية ضمن إطار التخطيط متوسط المدى وليكون متوافقاً مع إطار الإنفاق متوسط المدى.

7. **إعداد تقرير أداء الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي:** وهذا يعتبر أداة من أدوات المساءلة حول استخدام أي من الأدوات المذكورة أعلاه. إن إعداد هذا التقرير يتطلب درجة عالية من الالتزام والتنسيق بين كافة مؤسسات القطاع العام لتحليل وتقييم أثر موازنات هذه الجهات على النوع الاجتماعي.

هذا وعلى الرغم من تعدد أدوات تحليل الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي، إلا أن هناك قلة من الدول التي قامت بتحليل جانب الايرادات (الضرائب المباشرة وغير المباشرة) من منظور جندري ومنها المملكة المتحدة وجنوب افريقيا[12]، وذلك يعود لاتساع القاعدة الضريبية في هذه الدول وارتفاع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل. في حين أشارت التجارب في العديد من الدول المتقدمة مثل بلجيكا[13] والنمسا[14] إلى عدم قيامهم بعد بتحليل جانب الايرادات من منظور جندري، وانحصر اهتمامهم بجانب النفقات فقط نظراً للأهمية النسبية للمخصصات في تحقيق عدالة النوع الاجتماعي.

وعليه، فان أكثر الأدوات شيوعاً في تحليل الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي هي تلك المتعلقة بتحليل جانب النفقات وإعداد تقارير الأداء المتعلقة بها. أما مبررات عدم تحليل جانب الايرادات، وخاصة في الدول النامية، فانه يُعزى للأسباب الرئيسة التالية[15]:

1. ضيق القاعدة الضريبية، وانخفاض نسبة دافعي الضرائب المباشرة (ضريبة الدخل).
2. بشكل عام وفي كافة الدول فان نسبة مشاركة الرجل في سوق العمل أعلى من نسبة مشاركة المرأة، وبالتالي فان ضريبة الدخل الذاتية يتحملها عادة الرجال وبالذات أولئك في المناصب العليا والقيادية من ذوي الدخول المرتفعة، وهذا الأمر يؤدي إلى تحيز الايرادات الضريبية المباشرة من منظور جندري.

[12] Budlender, D., Hewitt, G., & the Commonwealth Secretariat, Engendering Budgets, UK, 2003, p. 102.
[13] Institute for the Equality of Women and Men, Manual for the application of Gender Budgeting, Belgium, 2010, p. 21.
[14] Federal Chancellery – Federal Minister for Women and Civil Service, Department for Gender Equality and Legal Issues, Guidance Gender Budgeting in Public Administration, Vienna, 2012, p. 6.
[15] Budlender, D., Hewitt, G., & the Commonwealth Secretariat, Engendering Budgets, UK, 2003, p. 102.

3. محدودية المنافع المكتسبة من خلال النظام الضريبي.

4. إن شكل وطبيعة الايرادات تختلف بشكل كبير من دولة لأخرى، في حين أن جانب النفقات الحكومية متشابهة إلى حد ما في طبيعتها ضمن إطار الانفاق متوسط المدى.

5. ثبت لدى العديد من الدول بما فيها تلك الدول المتقدمة، ان تحليل جانب الايرادات غير ذو جدوى، حيث وجدت ان تحليل جانب الايرادات لا يمكن توقعه لارتباطه بمؤثرات وأطراف خارجية (القطاع الخاص، دافعي الضرائب والرسوم، والجهات المانحة).

3. الهدف من الدليل

إنطلاقاً من رؤية دائرة الموازنة العامة وأهدافها الاستراتيجية، الرامية إلى مواكبة أفضل الممارسات العالمية المعاصرة في إدارة الموازنة، وتعزيز القدرات المؤسسية في إعداد وتنفيذ موازنة عامة شفافة تساهم في تحقيق أركان التنمية المستدامة[16]، يهدف هذا الدليل إلى تعزيز قدرات موظفي دائرة الموازنة العامة وموظفي الدوائر المالية في الوزارات والوحدات الحكومية المعنية، وذلك في مجال إعداد وتنفيذ الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي من أجل تحقيق الكفاءة والفعالية في تخصيص الموارد المتاحة وتعزيز عدالة النوع الاجتماعي في المجتمع الأردني ضمن الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. كما يهدف إلى تحديد طرق التدخل في الاستراتيجيات والخطط الوطنية، وفي استراتيجيات وسياسات إعداد الموازنة العامة وبرامجها، بما يكفل مأسسة واستدامة تطبيق موازنة مستجيبة للنوع الاجتماعي موجهة بالنتائج.

وعليه، ولضمان نجاح وديمومة إعداد وتنفيذ موازنات مستجيبة للنوع الاجتماعي موجهة بالنتائج، فقد تم بناء هذا الدليل استناداً إلى المنطلقات والاعتبارات الأساسية التالية:

[16] دائرة الموازنة العامة، دليل دائرة الموازنة العامة.

- تحديد دور ومسؤوليات الجهات المعنية بإعداد وتنفيذ ومتابعة الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي ضمن منظومة إطار العمل المؤسسي الوطني.

- وضع منهجية واضحة لإعداد وتنفيذ الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي منسجمة مع أفضل الممارسات الدولية، وبما يتماشى مع الإطار التشريعي المعمول به في الأردن.

- اقتراح مجموعة من مؤشرات الأداء الحساسة للنوع الاجتماعي لتضمينها بقانون الموازنة العامة بالتعاون والتنسيق مع الوحدات الحكومية المعنية بتنفيذ تلك الأنشطة المرتبطة بهذه المؤشرات، ولقيام اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة بعكس هذه المؤشرات ضمن خطة العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية. (ملحق رقم (3) المؤشرات المقترحة).
- يعتبر الدليل وسيلة لتعزيز قدرات المحللين الماليين والعاملين في مجال قضايا النوع الاجتماعي بمنهجية تطبيق الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي، وأداة فعَالة في تقييم مدى التحقق من كفاءة وفعالية وجدوى الإنفاق المستند إلى النوع الاجتماعي، وتعزيز مساءلة ومسؤولية الجهات المعنية عن نجاحها في تحقيق أهدافها الإستراتيجية التي تصب بشكل مباشر في الأهداف الرئيسة للاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية، وذلك من خلال استخدام نماذج المتابعة والتقييم المعدة لهذه الغاية (ملحق رقم (4)).
- إدراك التحديات والمعوقات والصعوبات الأساسيه في مراحل مبكرة، ورفع تقارير أداء تتضمن الحلول المقترحة والتوصيات المناسبة بشأنها.
- وضع الخطط اللازمة لرفع الوعي وحشد الدعم وكسب تأييد كافة الجهات المعنية بقضايا النوع الاجتماعي، الأمر الذي يضمن ديمومة واستمرارية العمل بمنهجية موازنات مستجيبة للنوع الاجتماعي موجهة بالنتائج، تهدف بنهاية المطاف إلى تحقيق الأثر المرجو على المستوى الوطني.

4. نطاق عمل الدليل

بناءً على تكليف من مشروع الاصلاح المالي الثاني التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في الأردن، تم إعداد هذا الدليل والذي يتمحور نطاق عمله ضمن الإطار الوطني المؤسسي المعني بتطبيق الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي في ضوء الصلاحيات الممنوحة لمجموعة الجهات المعنية بموجب التشريعات المحلية السارية وذلك ضمن جانب النفقات الحكومية، وعبر إطار الإنفاق متوسط المدى.

وقد جاء هذا الدليل ليغطي متطلبات تطبيق موازنة مستجيبة للنوع الاجتماعي موجهة بالنتائج (Results-Oriented Gender Responsive Budgeting) في الأردن وفق أفضل الممارسات الدولية، وكجزء مكمل لمنظومة الموازنة الموجهة بالنتائج التي تم بدء العمل فيها عام 2008 ضمن سلسلة إصلاحات النظام المالي في الأردن، بغية الوقوف على مدى كفاءة وفعالية الإنفاق المبني على نهج النوع الاجتماعي في تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص بين الإناث والذكور في المجتمع الأردني وضمن كافة المجالات، وبما يلبي متطلبات وقضايا النوع الاجتماعي، انسجاماً مع ما نص عليه الدستور الأردني والتشريعات المحلية، علاوة على ما جاءت به المواثيق الدولية وخاصة اتفاقية سيداو (CEDAW).

5. منهجية إعداد الدليل

لقد تم إعداد هذا الدليل بأسلوب النهج التشاركي مع دائرة الموازنة العامة، هذا وتوضح المراحل المدرجة أدناه منهجية العمل التي تم اعتمادها في عملية الإعداد:

شكل رقم (4)

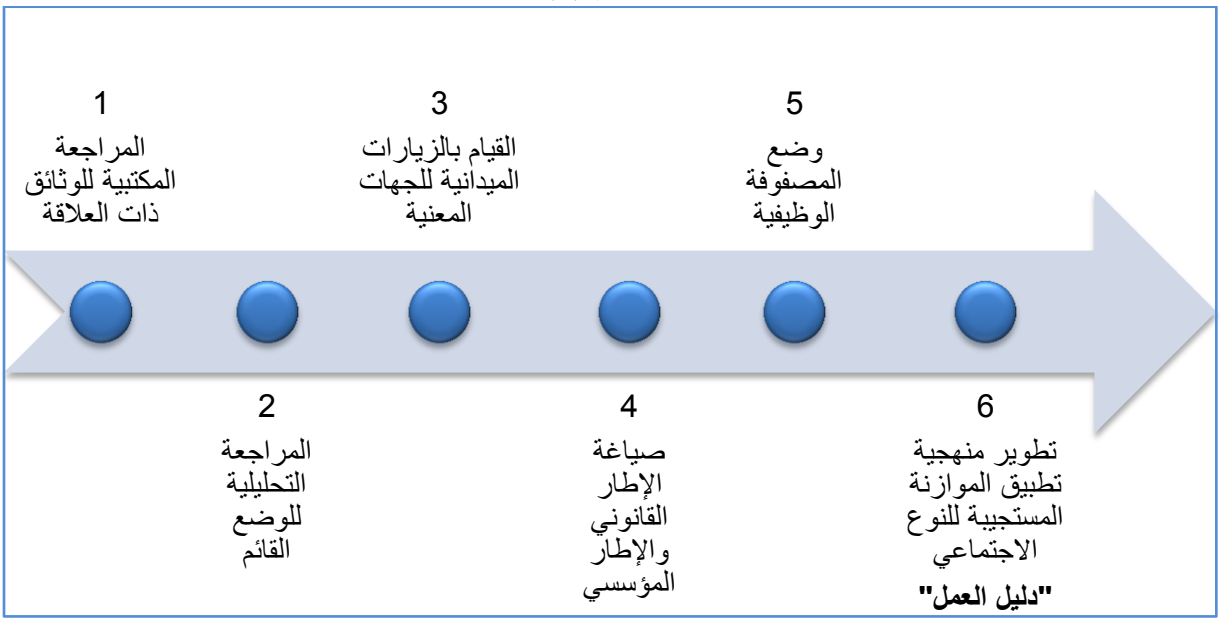

1. المراجعة المكتبية للوثائق ذات العلاقة بالنوع الاجتماعي، وتضمنت ما يلي:

- الدستور الأردني والأجندة الوطنية الأردنية للأعوام (2006-2015)، للوقوف على ما جاء بها حول عدالة النوع الاجتماعي.
- القوانين والتعليمات المالية التي تحكم عمل الموازنة العامة للحكومة.
- اتفاقية سيداو المتعلقة بالغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة، والإعلان العالمي لحقوق الانسان.
- الأهداف الإنمائية للألفية(MDGs) المتعلقة بعدالة النوع الاجتماعي والمؤشرات المرتبطة بها.
- الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية (2013-2017) الوثيقة المرجعية.
- الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية (2013-2017) التوجهات والملامح العامة.
- مراجعة لأفضل الممارسات الدولية في مجال إعداد وتنفيذ موازنات مستجيبة للنوع الاجتماعي.

- مراجعة التقرير الذي تم إعداده مؤخراً من قبل مشروع الإصلاح المالي حول تحليل النوع الاجتماعي في الأردن، والذي عكس في جزء منه واقع الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي في الأردن[17].

2. المراجعة التحليلية للوضع القائم AS-IS Situation للأسلوب المتبع حالياً من قبل دائرة الموازنة العامة في آلية احتساب مخصصات الإناث ضمن قانون الموازنة العامة، وأسلوب تبويبها ضمن الجدول الرئيس رقم (21) من قانون الموازنة العامة، والجداول الفرعية الخاصة بمخصصات الإناث من البرامج المنفذة من قبل كل وزارة/دائرة حكومية، ومكونات هذه المخصصات.

3. القيام بالزيارات الميدانية اللازمة للتنسيق بشأن متطلبات هذا الدليل.

4. صياغة الإطار القانوني والإطار المؤسسي لمتطلبات إعداد وإقرار وتنفيذ ومراقبة موازنة مستجيبة للنوع الاجتماعي موجهة بالنتائج.

5. وضع المصفوفة الوظيفية لمهام الجهات المعنية بالموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي ضمن مراحل دورة الموازنة العامة.

6. تطوير منهجية علمية وعملية في تطبيق موازنة مستجيبة للنوع الاجتماعي موجهة بالنتائج تستند إلى أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال، وشرح لهذه المنهجية وتوفير الحالات العملية الإرشادية لتطبيقها.

[17] USAID/Jordan, Gender Analysis Report, November 2014. "GRB in Jordan", p. 23-24.

6. الإطار التشريعي المرجعي للموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي في الأردن

يشكل الإطار التشريعي والقانوني المرجع الرئيس لتخصيص وتنفيذ النفقات الحكومية استناداً للتوجهات الوطنية والرؤى الدولية الموثقة في النصوص التشريعية. وضمن سياق الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي، هناك مجموعة من المرجعيات القانونية التي تصب في تحقيق عدالة النوع الاجتماعي، والتي لا بد أن تنعكس متطلبات تنفيذها من خلال الموازنات الحكومية لدى الجهات المعنية والبرامج ذات العلاقة، ويتمحور الإطار التشريعي للموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي حول ما يلي[18]:

- **الدستور الأردني المعدل لعام 2011:** لقد عكس الدستور الأردني مدى الاهتمام بقضايا المرأة وتحقيق عدالة النوع الاجتماعي من خلال النصوص التشريعية التالية:
  - المادة (1/6): «الأردنيون أمام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين»
  - المادة (3/6): «تكفل الدولة العمل والتعليم ضمن حدود امكانياتها وتكفل الطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع الأردنيين»
  - المادة (5/6): «يحمي القانون الأمومة والطفولة والشيخوخة ويرعى النشء وذوي الاعاقات ويحميهم من الاساءة والاستغلال»
  - المادة (20): «التعليم الأساسي إلزامي للأردنيين وهو مجاني في مدارس الحكومة»
  - المادة (2/23/د): «تعيين الشروط الخاصة بعمل النساء والأحداث».
- **الاتفاقيات والمعاهدات الدولية؛** التي صادق عليها الأردن وأهمها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)، إذ أنه ووفق العرف الدولي فأن الاتفاقيات الدولية تكتسب الصفة القانونية لدى البلد المصادق لتلك الاتفاقية مع احترام حق الدولة في التحفظ على أي من بنودها، كما وتسمو الاتفاقيات الدولية على التشريعات المحلية.

[18] المصدر: التشريعات المحلية والاتفاقيات الدولية ذات العلاقة.

- **قانون تنظيم الموازنة العامة رقم (58) لسنة 2008:** حيث جاءت المادة رقم (4) لتوضح مهام دائرة الموازنة العامة من حيث اعداد موازنات الوحدات الحكومية، رصد المخصصات المالية لتنفيذ السياسة العامة للدولة وفق الأولويات وبما يحقق توزيع منافع التنمية ومكاسبها على جميع محافظات المملكة، ومتابعة تقييم أداء البرامج والمشاريع والأنشطة للدوائر والوحدات الحكومية والتأكد من تحقيقها للنتائج المنتظرة بكفاءة وفاعلية لبلوغ أهدافها. كما جاءت المادة رقم (6) لتوضح مهام المجلس الاستشاري للموازنة وذلك بابداء الرأي بأبعاد الموازنة العامة وموازنات الوحدات الحكومية وبمدى انسجامها مع الأولويات الوطنية.
- **النظام المالي رقم (3) لسنة 1994 وتعديلاته:** حيث يطبق هذا النظام على أي دائرة أو مؤسسة تدخل موازنتها ضمن الموازنة العامة للحكومة، ويغطي الاسس والقواعد المالية والمحاسبية المستخدمة في إعداد وتنفيذ موازنات هذه الجهات من جانبي الإيرادات والنفقات، وكذلك السلف، الأمانات والتأمينات، ادارة الموجودات النقدية، ادارة الدين الحكومي، المستندات والوثائق والسجلات، علاوة على الرقابة المالية.
- **قانون الموازنة العامة السنوي:** حيث يوثق هذا القانون بيانات تفصيلية حول الوزارات والدوائر الحكومية من حيث المرجعية القانونية لنشأتها ومهامها وأهدافها الاستراتيجية ومؤشرات الأداء المرتبطة بها والكوادر البشرية العاملة بها مصنفة وفق الجنس والمستوى الوظيفي، وكذلك المخصصات المالية لكل جهة حكومية ضمن إطار الانفاق متوسط المدى، بالإضافة لمخصصات كل برنامج تُعنى بتنفيذه هذه الجهات ومؤشرات الأداء المرتبطة به، وحصة النوع الاجتماعي من هذه البرامج.
- **قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 1996/9/21:** والذي تم بموجبه تشكيل اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، حيث تُعد اللجنة المرجع لدى جميع الجهات الرسمية فيما يتعلق بالأنشطة النسائية وشؤون المرأة، وعلى كافة الجهات الرسمية الاستئناس برأيها قبل اتخاذ أي قرار أو إجراء يتعلق بذلك، وتَرفع اللجنة توصياتها وتقاريرها إلى رئيس الوزراء لاتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها.

هذا ويعتبر الدستور الأردني الركيزة والدافع المحفز الرئيس نحو التزام الأردن بتحقيق عدالة النوع الاجتماعي في المجتمع الأردني، علاوة على الالتزام بالأهداف الإنمائية للألفية(MDGs) وأهمها الهدف الإنمائي الثالث المتعلق بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والمعاهدات والاتفاقيات الدولية وأهمها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) والإعلان العالمي لحقوق الانسان. كما تضمنت الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية التحرك من أجل دعم المرأة في المجتمع الأردني لإزالة كافة أشكال التمييز ضدها في القوانين والتشريعات العامة، وتمكينها اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً.

7. الإطار المؤسسي لمنظومة الجهات الشريكة بالموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي في الأردن

إن تشكيل ووضوح الإطار المؤسسي للجهات الشريكة في إعداد وإقرار وتنفيذ ومراقبة الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي، وتحديد أدوار ومسؤوليات الجهات المعنية بهذه الآلية سوف يؤدي حتماً إلى تحقيق النتائج المرجوة. هذا ولا زال الأردن الدولة الوحيدة ضمن دول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا الذي يفتقر إلى وجود مؤسسة حكومية مستقلة ذات كيان قانوني تُعنى بشؤون وقضايا عدالة النوع الاجتماعي[19]. وفي سبيل السير نحو استدامة موازنة مستجيبة للنوع الاجتماعي ذات منهجية واضحة، لا بد من تشكيل إطار مؤسسي يستند إلى قوانين ناظمة لأعمال ومهام هذه المؤسسات. ويوضح هذا الجزء الإطار المؤسسي المقترح لتطبيق الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي في الأردن، منسجماً مع واقع الهيكلية المؤسسية الحالية، وموضحاً به مهام ومسؤوليات الجهات المعنية بهذه الموازنة على المستوى الوطني وفق الصلاحيات الممنوحة لها بموجب التشريعات السارية.

7.1 تحديد الأدوار والمسؤوليات

يشمل الإطار المؤسسي النموذجي المعني بإعداد وإقرار وتنفيذ ومراقبة الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي في الأردن كلاً من الجهات التالية:

[19] USAID/Jordan, Gender Analysis Report, November 2014, p. 9.

- دائرة الموازنة العامة؛
- مجلس استشاري الموازنة؛
- مجلس الأمة؛
- اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة؛
- الوزارات والدوائر الحكومية المعنية بتنفيذ الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي (Line Ministries)؛
- دائرة الإحصاءات العامة.

وفيما يلي عرض لأهم مهام ومسؤوليات الجهات المعنية بإعداد وتنفيذ ومتابعة الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي في الأردن:

7.1.1 مهام ومسؤوليات دائرة الموازنة العامة

تُعتبر دائرة الموازنة العامة الجهة الرئيسة المُنسقّة في إعداد وتنفيذ الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي، وذلك بالتعاون والتنسيق مع الوزارات والدوائر الحكومية المعنية بإعداد وتنفيذ الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي وفق المنهجية والآلية الموضحة في الجزء العاشر من هذا الدليل، علاوة على التنسيق مع الجهات الوطنية الشريكة المعنية بقضايا النوع الاجتماعي، وفي سبيل تحقيق ذلك، تتولى الدائرة المهام والمسؤوليات التالية:

- طلب المعلومات والبيانات اللازمة والخاصة بالنوع الاجتماعي من كافة الوزارات والدوائر الحكومية وعلى مستوى البرامج والمشاريع والأنشطة المنفذة، والكوادر البشرية العاملة ضمن المجموعات الوظيفية المختلفة، والرواتب والأجور والعلاوات مصنفة وفقاً للنوع الاجتماعي.
- طلب البيانات الإحصائية اللازمة والخاصة بالنوع الاجتماعي من دائرة الإحصاءات العامة والتي تخدم أغراض الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي.

- التنسيق مع اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة بشأن المؤشرات الحساسة للنوع الاجتماعي (Gender Key Performance Indicators) والتي يتوجب عكسها كمؤشرات مخرجات (Outputs Indicators) مؤسسية ضمن قانون الموازنة العامة وبما يخدم أغراض متابعة وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية وخطتها التنفيذية.
- التنسيق مع الوزارات والدوائر الحكومية المعنية بشأن وضع و/أو تطوير مؤشرات قياس أداء خاصة بالنوع الاجتماعي على مستوى الأهداف الاستراتيجية للوزارات، وكذلك على مستوى البرامج والمشاريع المنفذة، وذلك بهدف متابعة تقييم كفاءة وفعالية الانفاق الحكومي المبني على أساس النوع الاجتماعي والتحقق من عدالة توزيع المخصصات ضمن موازنات الجهات المعنية وتمكينها من تحقيق النتائج المستهدفة وبلوغ أهدافها.
- رصد المخصصات المالية لتنفيذ الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي وفق الأولويات وبما يحقق عدالة توزيع المنافع والمكاسب على جميع محافظات المملكة.
- تنقيح طلبات التخصيصات المالية المتعلقة بالنوع الاجتماعي التي تتقدم بها الوزارات والدوائر الحكومية بالتخفيض اوالزيادة او الجمع او المقابلة او المراجعة بهدف التثبت من مطابقة طلبات التخصيصات للأهداف العامة للموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي.
- تدقيق كافة البرامج والمشاريع والأنشطة الخاصة بالنوع الاجتماعي التي تطلب مخصصات بغية التأكد من أولوياتها وجدواها وعلاقتها بعضها ببعض ونمو هذه المخصصات عبر إطار الإنفاق متوسط المدى.
- الرقابة على تنفيذ الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي وفق المنهجية الموحدة المعتمدة من قبل الدائرة، واصدار تقارير دورية تتعلق بالمتابعة والتحليل والتقييم.
- ابداء الرأي في مشاريع التشريعات التي لها انعكاسات مالية على الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي خلال مراحل إقرارها.
- تقديم المشورة للوزارات والدوائر الحكومية في الجوانب المالية المتعلقة بآلية تطبيق الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي.

7.1.2 مهام ومسؤوليات مجلس استشاري الموازنة

وفقاً لمضمون المادة (6) من قانون تنظيم الموازنة العامة رقم (58) لسنة 2008 يتولى مجلس استشاري الموازنة –والمؤلف من وزير المالية ووزير الصناعة والتجارة ووزير التخطيط والتعاون الدولي ومحافظ البنك المركزي ورئيس ديوان المحاسبة ورئيس ديوان الخدمة المدنية والمدير العام لدائرة الموازنة العامة– إبداء الرأي بأبعاد الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي ومدى انسجامها مع الأولويات الوطنية، وتقديم التوجيهات اللازمة.

7.1.3 مهام ومسؤوليات مجلس الأمة (الأعيان والنواب)

استناداً لأحكام المادة رقم (112) من الدستور الأردني والمتعلقة بمناقشة مجلس الأمة لمشروع قانون الموازنة العامة السنوي، ومن منطلق حقه كسلطة تشريعية في الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية ومسائلتها، فإن للمجلس الحق في مناقشة القوانين الداعمة لقضايا النوع الاجتماعي، ومناقشة الموازنة العامة من منظور النوع الاجتماعي للوقوف على مدى تلبية الموازنة لمتطلبات عدالة النوع الاجتماعي ووفق التوجهات والسياسات العامة للدولة والأولويات الوطنية واحتياجات محافظات المملكة.

7.1.4 مهام ومسؤوليات اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة

انطلاقاً من المهام والمسؤوليات العامة للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة في اقتراح القوانين والأنظمة ووضع السياسات المتعلقة بالمرأة في جميع المجالات وتحديد الأولويات والخطط والبرامج، والمشاركة في رسم الخطط الوطنية التنموية وخطط التطوير الخاصة بكل قطاع له مساس بشؤون المرأة، ومتابعة تطبيق هذه القوانين والأنظمة للتأكد من تنفيذها بما يحقق عدم التمييز ضد المرأة، ومتابعة تنفيذ السياسات والنشاطات التي جرى تبنيها في الخطط والبرامج الوطنية الخاصة بالمرأة، فإن مهام ومسؤوليات اللجنة ضمن إطار الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي تتلخص بما يلي:

- تبادل المعلومات والبيانات مع كافة الجهات المعنية والتي من شأنها دعم السياسات العامة والبرامج المتعلقة بالمرأة، والوقوف على أوجه القصور وبما يمكنها من إعادة صياغة هذه السياسات والبرامج عند الضرورة، والنظر في آلية توزيع مخصصات النوع الاجتماعي بالتنسيق مع دائرة الموازنة العامة.
- وضع وصياغة خطة عمل تنفيذية للاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية، والعمل على تحديثها وتطويرها، ومتابعة تنفيذها وتقويمها بشكل دوري من خلال صياغة مؤشرات الأدوات (Tools Indicators)، ووضع مؤشرات قياس الأداء الرئيسية (Key Performance Indicators) وباستخدام منهجية المتابعة والتقييم المستندة للنتائج (Results-Based Monitoring & Evaluation Approach) والتي تصاغ وفق الإطار المنطقي لسلسلة النتائج المرجوة وضمن ثلاث مستويات هي: مؤشرات المخرجات، مؤشرات النتائج، ومؤشرات الأثر (Output, Outcome and Impact Indicators).
- بلورة قضايا المرأة واحتياجاتها وفقاً لأولوياتها، والعمل على إدراج الإجراءات اللازمة لمعالجة القضايا وتلبية الاحتياجات في التشريعات والاستراتيجيات والسياسات والخطط والبرامج والمشاريع الوطنية، من أجل تسهيل تنفيذ متطلبات وأهداف الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي.
- التنسيق مع دائرة الموازنة العامة والجهات الحكومية المعنية في وضع وتطوير ومتابعة وتقييم المؤشرات الحساسة للنوع الاجتماعي على مستوى الأهداف الاستراتيجية للوزارات والدوائر الحكومية (Output Indicators)، وعلى مستوى البرامج والمشاريع والأنشطة ذات العلاقة، وذلك في سبيل تحقيق عدالة النوع الاجتماعي في توزيع المخصصات، وتنفيذ متطلبات خطة العمل التنفيذية للاستراتيجة الوطنية للمرأة.

7.1.5 مهام ومسؤوليات الوزارات والدوائر الحكومية المعنية بتنفيذ الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي

من خلال المديرية المعنية بموازنة النوع الاجتماعي لدى الجهات الحكومية، تتلخص مهام ومسؤوليات هذه الجهات بما يلي:

- توفير قواعد البيانات الخاصة بالنوع الاجتماعي، وضمن المجالات التالية:
  - أعداد الكوادر البشرية العاملة ضمن المجموعات الوظيفية المختلفة مصنفة وفق النوع الاجتماعي.
  - الرواتب والأجور والعلاوات مصنفة وفق النوع الاجتماعي.
  - حجم الخدمات المقدمة مصنفة وفق النوع الاجتماعي ضمن كل برنامج.
  - تكاليف الخدمات المقدمة وفق النوع الاجتماعي ضمن كل برنامج.
  - التعيينات السنوية من الموظفين مصنفة وفق النوع الاجتماعي.
- بالتعاون والتنسيق مع دائرة الموازنة العامة من جهة، ووحدات التخطيط الاستراتيجي لدى الجهات المعنية من جهة أخرى، يتم إعادة صياغة الخطط الاستراتيجية، وذلك من حيث وضع و/أو تطوير المؤشرات المرتبطة بالأهداف الاستراتيجية ذات العلاقة بالنوع الاجتماعي، وكذلك مؤشرات قياس الأداء للبرامج والمشاريع والأنشطة التي تصب في الخدمات المقدمة وفق النوع الاجتماعي، علاوة على المؤشرات المرتبطة بالكوادر البشرية من الجوانب الوظيفية والأجور، والعمل على توثيق هذه المؤشرات ضمن الخطط الاستراتيجية للجهات المعنية، وعكسها على قانون الموازنة العامة، وبما يخدم أغراض الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية.
- يتم احتساب مخصصات تعويضات العاملين وفق النوع الاجتماعي ضمن كل برنامج وعكسها ضمن نموذج رقم (2) من الملحق رقم (2) "مخصصات تعويضات العاملات الإناث (تمكين اقتصادي) موزعة حسب البرامج".

- يتم احتساب مخصصات تكاليف الخدمات المقدمة وفق النوع الاجتماعي ضمن كل برنامج والمشاريع والأنشطة المرتبطة به، وذلك بالاستناد لقواعد البيانات المصنفة وفق النوع الاجتماعي لدى كل جهة، أو الإحصائيات المتوفرة لدى دائرة الاحصاءات العامة، وعكسها ضمن نموذج رقم (3) من الملحق رقم (2) "مخصصات النوع الاجتماعي (تمكين اجتماعي أو سياسي) موزعة حسب البرامج".

7.1.6 مهام ومسؤوليات دائرة الإحصاءات العامة

من خلال قسم إحصاءات الجندر في دائرة الإحصاءات العامة، تتلخص مهام ومسؤوليات الدائرة فيما يلي:

- توفير البيانات والإحصاءات والمؤشرات الجندرية الدورية والقطاعية، وتزويد الجهات المعنية بها ضمن منظومة الإطار المؤسسي.
- القيام بالمسوحات الميدانية اللازمة لتحليل الظروف الاقتصادية والاجتماعية في نطاق النوع الاجتماعي، وتزويد الجهات المعنية بنتائج هذه المسوحات.

8. متطلبات تطبيق منهجية الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي الموجهة بالنتائج في الأردن ضمن إطار الموازنة العامة الحكومية

يعكس هذا الجزء المتطلبات والفجوات الواجب تلبيتها من أجل بناء موازنة مستجيبة للنوع الاجتماعي موجهة بالنتائج، وذلك على النحو الآتي:

8.1 زيادة الوعي وكسب التأييد

يعتبر زيادة الوعي وكسب التأييد من الأهداف الرئيسة في إعداد وتنفيذ موازنات مستجيبة للنوع الاجتماعي. وفي سبيل ذلك لا بد من وضع خطة إعلامية وطنية واضحة تهدف إلى كسب تأييد الجهات الحكومية المعنية بموازنات النوع الاجتماعي، بالإضافة لمنظمات

المجتمع المدني العاملة في مجال قضايا النوع الاجتماعي من أجل تحقيق أقصى درجات التعاون والتنسيق بين كافة الجهات المعنية.

8.2 تعزيز القدرات ووضع الأوصاف الوظيفية ومواءمة الهياكل التنظيمية

ومن الجوانب الإدارية، فان الأمر يتطلب مواءمة الهياكل التنظيمية لدى الجهات المعنية بالموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي، واستحداث وحدات خاصة بموازنة النوع الاجتماعي لدى دائرة الموازنة العامة والدوائر المالية في الوحدات الحكومية، وضمن الجهاز الوظيفي لدى اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة. كما أن تعزيز قدرات موظفي هذه الوحدات من خلال ورشات العمل التدريبية، وإطلاعهم على تجارب الدول الأخرى سيعمل على تمكينهم من إعداد وتنفيذ موازنة مستجيبة للنوع الاجتماعي منسجمة مع أفضل الممارسات الدولية. ولا بد في هذا المجال أيضاً من وضع أوصاف وظيفية للعاملين في مجال الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي ليتم تحديد مهام ومسؤوليات هؤلاء الموظفين كل وفق الجهة التي يعمل/تعمل بها، وبيان المؤهلات العلمية والخبرات العملية الواجب استيفاؤها من قبل شاغلي هذه الوظائف. ومن أهم المعارف التي ينبغي التمتع بها:

- معرفة عامة بالقوانين والأنظمة والتعليمات التي تحكم عمليات إعداد وتنفيذ الموازنة الحكومية.
- معرفة عامة بالأوضاع الإقتصادية والإجتماعية السائدة في المملكة.
- معرفة عامة بالاتفاقيات الدولية والأهداف الإنمائية المتعلقة بتحقيق عدالة النوع الاجتماعي، وتحديداً اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) ومتطلبات تحقيق الأهداف الإنمائية المعنية بالنوع الاجتماعي والمؤشرات المرتبطة بها .
- معرفة متخصصة بالاستراتيجيات والخطط والسياسات الوطنية المتعلقة بعدالة النوع الاجتماعي وتحديداً الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية "الوثيقة المرجعية".

- معرفة متخصصة بأسلوب إعداد وتنفيذ منهجية الموازنة الموجهة بالنتائج (ROB) ونظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS).
- معرفة متخصصة بوضع وتطوير مؤشرات قياس أداء الأهداف الاستراتيجية والبرامج المرتبطة بالنوع الاجتماعي لدى الجهات المعنية.
- معرفة متخصصة بأسلوب إدماج الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي ضمن الموازنة العامة الحكومية.

8.3 شمول الحسابات الخاصة بالنوع الاجتماعي في خارطة الحسابات الحكومية

إن تصنيف الحسابات الخاصة بالنوع الاجتماعي (أناث/ذكور) وتبويبها وفق أوجه انفاقها (مقدمو/متلقو الخدمة) ضمن خارطة الحسابات الحكومية، وتوزيع مخصصات النوع الاجتماعي على المحافظات سوف يؤدي إلى مراقبة ومتابعة هذا الانفاق ومدى تحقيقة لتمكين المرأة في كافة المحافظات وفي شتى الميادين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وضمن هذا السياق، لا بد من قيام دائرة الموازنة العامة وبالتنسيق مع مشروع الإصلاح المالي بالعمل على تطوير وتحديث خارطة الحسابات الحكومية لتغطي متطلبات تطبيق الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي.

8.4 وضع خطة متابعة وتقييم

وفي سبيل تعزيز وإستدامة موازنة مستجيبة للنوع الاجتماعي موجهة بالنتائج لا بد من قيام اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة بوضع خطة متابعة وتقييم مدعمة بمؤشرات قياس أداء تعكس متطلبات محاور الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية، وتضمين قانون الموازنة العامة والخطط الاستراتيجية للشركاء الاستراتيجيين مؤشرات قياس أداء تلبي عدالة توزيع مخصصات النوع الاجتماعي. هذا ومن شأن خطة المتابعة والتقييم أن تعمل على تعزيز النهج التشاركي بالتعاون والتنسيق بين كافة الجهات المعنية بتنفيذ متطلبات الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي.

وضمن هذا السياق، فان الأمر يتطلب كذلك قيام دائرة الموازنة العامة برفع تقرير إنجاز سنوي لرئاسة الوزراء ومجلس الأمة يعكس الجهود الوطنية المبذولة في سبيل تقليص فجوة النوع الاجتماعي وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتحليل لأداء الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي وتقييم مؤشرات أدائها ضمن مجموعة الجهات الحكومية المعنية بكل محور من محاور التمكين الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للمرأة، وتقييم أوجه القصور والعقبات ومتطلبات تحسين الأداء.

8.5 صياغة وتوقيع مذكرة تفاهم بين دائرة الموازنة العامة واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة

إن وجود مذكرة تفاهم سارية المفعول بين دائرة الموازنة العامة واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة سوف تسهل متابعة تنفيذ الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي وبما يحقق الأهداف الوطنية المنشودة (Impacts) وذلك من خلال تفعيل نظام المعلومات المتعلق بالنوع الاجتماعي، وتعزيز خطط المتابعة والتقييم. هذا ويمكن أن تتضمن مذكرة التفاهم الجوانب الرئيسة التالية:

- تحديد الهدف العام من مذكرة التفاهم.
- تحديد مهام ومسؤوليات كل جهة فيما يتعلق بالموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي.
- آلية تبادل المعلومات والبيانات المتعلقة بالنوع الاجتماعي.
- آلية ومنهجية التطوير المستمر لمؤشرات الأداء وبما يخدم الأهداف الوطنية المتعلقة بالنوع الاجتماعي.

8.6 توفير قواعد البيانات وأنظمة المعلومات المتعلقة بالنوع الاجتماعي

لقد بات من البديهي بأن توفر البيانات والإحصاءات الدقيقة المحَدثة دورياً تساعد صانعو السياسات ومتخذو القرارات في بناء وصياغة سياسات وطنية ذات رؤى واضحة. وعليه، فان

قسم إحصاءات الجندر في دائرة الإحصاءات العامة يُعد مصدراً هاماً في توفير المؤشرات الجندرية الدورية والقطاعية، وتنفيذ المسوحات الميدانية اللازمة لتحليل الظروف الاقتصادية والاجتماعية في نطاق النوع الاجتماعي، مما يساعد الجهات المعنية ضمن منظومة الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي في تحقيق الأهداف المطلوبة من خلال إعادة صياغة الموازنات الحكومية والسياسات الوطنية لتعزيز عدالة النوع الاجتماعي، وإتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب.

ومن جهة أخرى، فإن تصنيف بيانات الوزارات والدوائر الحكومية وفق النوع الاجتماعي، ضمن البرامج والمشاريع التي تنفذها الجهات المعنية وعلى مستوى النفقات الجارية والرأسمالية وعلى صعيد المحافظات سوف يسهل حتماً إعداد وتنفيذ موازنة مستجيبة للنوع الاجتماعي موجهة بالنتائج.

8.7 التحقق من متطلبات الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي

وفي سبيل تحديد طرق ووسائل التدخل في إعداد الموازنة العامة وفقاً لنهج النوع الاجتماعي، هنالك مجموعة من التساؤلات التي لا بد من طرحها للتحقق من فعالية أداء البرامج الحكومية المعنية بالنوع الاجتماعي، ألا وهي[20]:

- هل تعكس البرامج المدرجة في الموازنة الحكومية متطلبات الاستراتيجيات والسياسات الوطنية وأولوياتها؟
- هل تمثل الأهداف ملخصاً للغايات التي تهدف البرامج لتحقيقها؟
- هل تعتبر المخرجات منتج قابل للقياس أو خدمة؟
- هل هناك مؤشرات قياس أداء تعكس التقدم المحرز أو التراجع في الأداء؟
- هل تحتوي الأهداف على تفاصيل كمية ونوعية وزمنية؟

[20] Austrian Development Agency, Making Budgets Gender-Sensitive: A Checklist for Programme-Based Aid, Vienna, January 2009.

- هل المبالغ المالية المخصصة لتنفيذ البرامج/المشاريع/الأنشطة المرتبطة بالمرأة قادرة على تحقيق المخرجات والنتائج، والأهداف المتعلقة بالسياسات؟
- هل المبالغ المالية المخصصة للمحافظات قادرة على تمكين المرأة في تلك المحافظات؟
- هل هناك تقارير للمتابعة والتقييم لرصد وتقييم مؤشرات أداء الأنشطة المرتبطة بالإناث والتأكد من كفاءة وفعالية الإنفاق الموجه للإناث؟
- هل أسلوب عرض البيانات المالية المتعلقة بمخصصات الإناث يسهل عملية احتساب المخصصات وفق أوجه استخدامها للتأكد من تمكين المرأة اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً؟

9. الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي والموازنة الموجهة بالنتائج في الأردن

بدأت وزارة المالية في عام 2008 بتنفيذ برنامج إصلاح شامل للإدارة المالية العامة في الأردن، حيث تضمن ذلك البدء بتطبيق الموازنة الموجهة بالنتائج Results Oriented Budgeting تستند إلى خطة مالية حكومية عبر الإطار المالي متوسط المدى Medium Term Fiscal Framework، ومتضمنة خطة تفصيلية للنفقات العامة المتوقعة للدوائر الحكومية عبر إطار الإنفاق متوسط المدى Medium Term Expenditure Framework، وباستخدام خارطة حسابات جديدة Chart of Accounts تسهل عملية رصد ومتابعة النفقات والإيرادات الحكومية من خلال تصنيف وترميز الحسابات الحكومية وضمن برامج ومشاريع وأنشطة.

هذا وقد سهل برنامج الإصلاح المالي الشامل، وتطبيق الموازنة الموجهة بالنتائج السير في تنفيذ الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي. وتعتبر الموازنة الموجهة بالنتائج التي تستند إلى الأداء وتقييم النتائج من خلال استخدام مؤشرات (KPIs) لقياس الأداء الحكومي مدخلاً استراتيجياً لتعزيز أداء الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي من خلال تضمين هذه الموازنة أيضاً مجموعة من المؤشرات الحساسة للنوع الاجتماعي، والتي لا بد أن تنعكس كذلك ضمن وثيقة الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية من أجل متابعة ورصد مدى التقدم المحرز في تمكين المرأة من الجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

ويوضح الشكل التالي مستويات مؤشرات الأداء على المستوى المؤسسي والقطاعي والوطني والتي تشكل حجر الزاوية في رصد كفاءة وفعالية الانفاق الحكومي المبني على أساس النوع الاجتماعي، ومدى التحقق من موازنة النوع الاجتماعي الموجهه بالنتائج بالتعاون والتنسيق مع جميع الجهات الشريكة والمعنية، وبما يعزز المساءلة والمسؤولية ومدى الالتزام بالمتطلبات الوطنية والدولية لتحقيق عدالة النوع الاجتماعي.

شكل رقم (5)

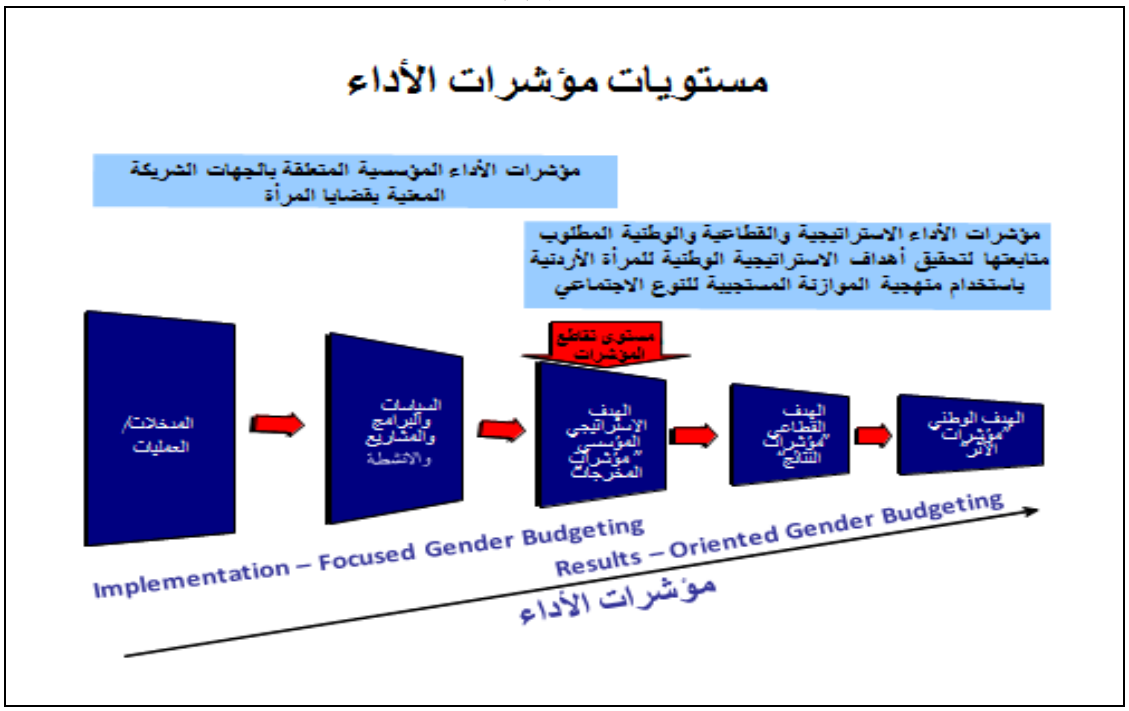

هذا ويتضمن الملحق رقم (3) مجموعة من المؤشرات الحساسة للنوع الاجتماعي المقترح تضمينها للموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي، والتي جاءت جميعها منسجمة مع واقع الحالة الأردنية ومرتبطة بمحاور الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية والأهداف الإنمائية للألفية.

10. منهجية تطبيق موازنة مستجيبة للنوع الاجتماعي ضمن إطار الإنفاق العام للموازنة الحكومية في الأردن

يتضمن هذا الجزء من الدليل شرحاً تفصيلياً لمنهجية تطبيق الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي، وذلك من حيث الخطوات الإجرائية المطلوب من الجهات المعنية تنفيذها ضمن مراحل دورة الموازنة العامة في الأردن، ومن ثم السير في آلية بناء موازنة مستجيبة للنوع الاجتماعي موجهة بالنتائج.

10.1 الخطوات الإجرائية لتطبيق الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي ضمن مراحل دورة الموازنة العامة في الأردن

تمر الموازنة العامة في معظم دول العالم في أربع مراحل هامة، تسمى مراحل الموازنة، أو دورة الموازنة العامة تبدأ بمرحلة التحضير والإعداد وتليها مرحلة الاعتماد أو الإقرار، ثم مرحلة التنفيذ وأخيراً المرحلة الرابعة وهي مراقبة التنفيذ، وتتصف هذه المراحل الأربعة بالاستمرار والتداخل، وهذا يعطي الموازنة صفة الدورية.

هذا ولا تختلف دورة الموازنة العامة في الأردن عن غيرها من الدول، إذ تمر أيضاً بذات المراحل الرئيسية كمنهجية دولية. وسوف يستعرض هذا الجزء الخطوات الإجرائية المؤسسية المطلوب من الجهات الشريكة المعنية بالموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي اتخاذها خلال مراحل دورة الموازنة العامة من أجل تعزيز أداء الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي، وذلك بالاستناد للمهام والمسؤوليات الملقاة على عاتق كل جهة ضمن الإطار المؤسسي وحسب ما ورد ذكره سابقاً في متن هذا الدليل.

وتوضح المصفوفة الوظيفية اللاحقة الخطوات الإجرائية ضمن كل مرحلة من مراحل دورة الموازنة.

المصفوفة الوظيفية لإجراءات تطبيق الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي خلال مراحل دورة الموازنة العامة

مراحل دورة الموازنة	وصف الخطوات الإجرائية لتطبيق الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي في الأردن	دائرة الموازنة العامة	مجلس استشاري الموازنة	مجلس الأمة (الأعيان والنواب)	اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة	الوزارات والدوائر الحكومية المعنية	دائرة الإحصاءات العامة
مرحلة إعداد الدراسات والتقديرات	إعداد الدراسات اللازمة حول أبعاد الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي المقدرة للسنة القادمة وفق الأولويات الوطنية واحتياجات النوع الاجتماعي	√	√		√	√	√
	إعداد كتاب من قبل وزير المالية /الموازنة العامة إلى دولة رئيس الوزراء حول أبعاد الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي المقدرة	√	√				
مرحلة إعداد الموازنة	بناءً على البلاغ الرسمي الصادر عن رئاسة الوزراء لإعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشاريع موازنات المؤسسات العامة المستقلة، تقوم الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية بترجمة الاعتبارات والأولويات الوطنية الواجب أخذها بعين الاعتبار عند إعدادها للموازنة المستجيبة للنوع	√				√	

مراحل دورة الموازنة	وصف الخطوات الإجرائية لتطبيق الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي في الأردن	دائرة الموازنة العامة	مجلس استشاري الموازنة	مجلس الأمة (الأعيان والنواب)	اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة	الوزارات والدوائر الحكومية المعنية	دائرة الإحصاءات العامة
	الاجتماعي، وعكس ما ورد في البلاغ من مؤشرات قياس أداء حساسة للنوع الاجتماعي يتوجب إدراجها و/أو تطويرها ضمن قانون الموازنة						
	التأكد من أن المخصصات المالية التي تم رصدها في الموازنة العامة سوف تُمكّن الحكومة من تنفيذ البرامج والمشاريع والأنشطة بكفاءة وبما يلبي احتياجات النوع الاجتماعي التي عكستها الدراسات الجندرية، ومناقشة أي قضايا جوهرية مع الوزارات والدوائر الحكومية.	√				√	
	التأكد من قيام الوزارات والدوائر الحكومية المعنية بعكس المؤشرات الحساسة للنوع الاجتماعي التي وردت ضمن بلاغ رئاسة الوزراء على أهدافها الاستراتيجية و/أو البرامج والمشاريع والأنشطة ذات العلاقة، ومناقشة أي مؤشرات بحاجة إلى تطوير.	√			√	√	

مراحل دورة الموازنة	وصف الخطوات الإجرائية لتطبيق الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي في الأردن	دائرة الموازنة العامة	مجلس استشاري الموازنة	مجلس الأمة (الأعيان والنواب)	اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة	الوزارات والدوائر الحكومية المعنية	دائرة الإحصاءات العامة
	مقارنة تقديرات موازنة السنة الحالية مع المعاد تقديره والمقدر للسنة السابقة، ووضع الإجراءات التصحيحية الكفيلة باستغلال موازنة السنة الحالية بشكل مناسب.	√				√	
مرحلة إقرار الموازنة	تحليل وتفحص المخصصات المالية عبر إطار الإنفاق متوسط المدى على مستوى الوزارة و/أو الدائرة الحكومية، وعلى مستوى البرامج والمشاريع والأنشطة، وكذلك على مستوى القطاعات المرتبطة بمحاور التمكين الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للمرأة والتأكد من تلبيتها للأولويات الوطنية.			√			
	تفحص المؤشرات الحساسة للنوع الاجتماعي ومدى ملائمتها للبرامج ذات العلاقة بالنوع الاجتماعي. ومقارنة قيم مؤشرات قياس الأداء الفعلي بالمستهدف والاستفسار حول أي أمور جوهرية.			√			

مراحل دورة الموازنة	وصف الخطوات الإجرائية لتطبيق الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي في الأردن	دائرة الموازنة العامة	مجلس استشاري الموازنة	مجلس الأمة (الأعيان والنواب)	اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة	الوزارات والدوائر الحكومية المعنية	دائرة الإحصاءات العامة
	إقرار الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي من قبل مجلس الأمة (الأعيان والنواب)			√			
مرحلة تنفيذ الموازنة	خلال مرحلة تنفيذ الموازنة يتم التحقق من عملية انفاق المخصصات المالية الموجهة للنوع الاجتماعي من حيث أوجه انفاقها وفق الغرض المحدد لها والفئات المطلوب استهدافها ومدى استغلال هذه المخصصات	√				√	
	قيام الوزارات والدوائر الحكومية المعنية بالاستفسار من دائرة الموازنة العامة عن أي مشكله تواجهها أثناء تنفيذ الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي، وما يترتب على ذلك من إجراء المناقلات بين المخصصات و/أو طلب مخصصات إضافية حيث يتم معالجة هذه الأمور وفق ما نصت عليه التشريعات المالية الناظمة لعمل الموازنة العامة	√				√	

مراحل دورة الموازنة	وصف الخطوات الإجرائية لتطبيق الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي في الأردن	دائرة الموازنة العامة	مجلس استشاري الموازنة	مجلس الأمة (الأعيان والنواب)	اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة	الوزارات والدوائر الحكومية المعنية	دائرة الإحصاءات العامة
	للدولة.						
مرحلة مراقبة تنفيذ الموازنة	خلال مرحلة "ما بعد تنفيذ الموازنة" يتم ما يلي: • رصد مؤشرات أداء البرامج والمشاريع والأنشطة الخاصة بالنوع الاجتماعي ومقارنة ما تم تحقيقه من مؤشرات فعلية بتلك المؤشرات المستهدفه • تقييم مدى فعالية الانفاق في تحقيق النتائج المطلوبة لأغراض تقييم فعالية الأداء وكفاءة الانفاق ، مرفق نماذج التقييم ضمن الملحق رقم (4) والمطلوب استكمالها من قبل دائرة الموازنة العامة، ورفعها ضمن تقرير الأداء السنوي للموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي لمجلس الوزراء، وتزويد اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة بنسخة منها	√			√		

مراحل دورة الموازنة	وصف الخطوات الإجرائية لتطبيق الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي في الأردن	دائرة الموازنة العامة	مجلس استشاري الموازنة	مجلس الأمة (الأعيان والنواب)	اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة	الوزارات والدوائر الحكومية المعنية	دائرة الإحصاءات العامة
	رفع تقرير سنوي لمجلس الوزراء لتقييم أداء الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي يعكس الجهود والانجازات الوطنية المبذولة والتحديات ضمن محاور التمكين الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وموازنات النوع الاجتماعي ضمن كل محور وفق الجهات المعنية بالتنفيذ، وتحليل لأهم مؤشرات الأداء.	√					

10.2 آلية بناء موازنة مستجيبة للنوع الاجتماعي موجهة بالنتائج

تعتبر قواعد البيانات وأنظمة المعلومات الجندرية حجر الأساس في بناء موازنة مستجيبة للنوع الاجتماعي موجهة بالنتائج. فمن جهة، تسهل البيانات والمعلومات المتاحة لراسمي السياسات وصناع القرار صياغة سياسات وطنية ذات رؤى واضحة لتعزيز عدالة النوع الاجتماعي ووفق الأولويات الوطنية، ومن جهة أخرى، تساعد في بناء موازنات جندرية تتسم بالدقة في احتساب المخصصات وفق أوجه إنفاقها.

ويوضح الشكل التالي الآلية التي يتوجب العمل بها للتمكن من بناء موازنة مستجيبة للنوع الاجتماعي وبما يمكّن دائرة الموازنة العامة والجهات المعنية من احتساب مخصصات النوع الاجتماعي بأسلوب واضح ودقيق.

شكل رقم (6)

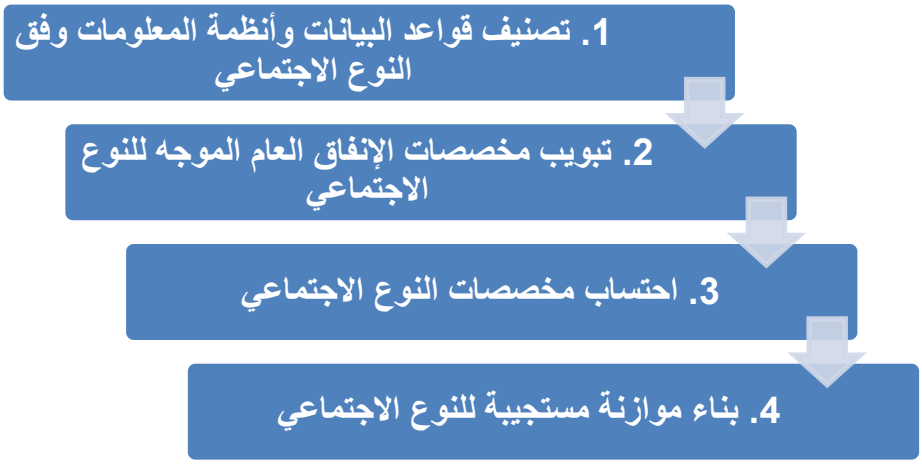

10.2.1 تصنيف قواعد البيانات وأنظمة المعلومات وفق النوع الاجتماعي

إن تصنيف البيانات المالية وغير المالية وفق النوع الاجتماعي ضمن أنظمة المعلومات المعمول بها لدى الجهات المعنية، لا بد أن تغطي كافة الخدمات الحكومية المقدمة لمتلقي الخدمة (خدمات مباشرة أو غير مباشرة) أو تلك الخاصة بمقدمي الخدمة. وعلى سبيل المثال، فان التعليم الأساسي في المدارس الحكومية يجب أن يعكس أعداد المستفيدين من هذه الخدمة مصنفة كأعداد طالبات

وطلاب، مدارس طالبات وطلاب، وكذلك يمكن تضمين نسبة التسرب المدرسي مصنفة وفق النوع الاجتماعي، هذا بالإضافة إلى أعداد المعلمات والمعلمين كمقدمي خدمة، علاوة على المخصصات المالية الخاصة بكل من متلقي الخدمة (مخصصات انفاق جاري ورأسمالي) ومقدمي الخدمة (تعويضات العاملين).

وعليه، فان توفر البيانات المصنفة وفق النوع الاجتماعي، وإتاحتها من خلال كشوفات وتقارير أنظمة المعلومات، سوف يسهل تبويب بيانات النفقات العامة المبنية على أساس النوع الاجتماعي، ضمن الفئات الثلاث التي سيتم توضيحها لاحقاً.

10.2.2 تبويب مخصصات الإنفاق العام الموجه للنوع الاجتماعي

يمكن النظر إلى النفقات العامة المبنية على أساس النوع الاجتماعي، بأنها تُبوب ضمن ثلاث فئات هي[21]:

1. **النفقات الموجهة للنوع الاجتماعي بشكل محدد** (نفقات مباشرة لمتلقي الخدمة الحكومية): وهي عبارة عن المخصصات المرصودة لبرامج معينة تستهدف فئات النوع الاجتماعي نساءاً ورجالاً، بنات أو أولاد من أجل تلبية احتياجات محددة. ومن الأمثلة على ذلك، مخصصات الطالبات الإناث في مرحلة التعليم الأساسي، أو المخصصات التي تستهدف فئة الرجال للمشاركة في برامج الصحة الإنجابية، أو المخصصات التي تستهدف فئة النساء المسنات الفقيرات، أو مخصصات برامج التمكين السياسي للمرأة...الخ. ومثل هذه النفقات تصب بشكل مباشر ضمن محور التمكين الاجتماعي ومحور التمكين السياسي للنوع الاجتماعي.
2. **النفقات التي تعزز عدالة النوع الاجتماعي ضمن نظام الخدمة المدنية في القطاع العام** (نفقات مباشرة لمقدمي الخدمة الحكومية): وهي المخصصات التي تتعلق في توفير فرص العمل العادلة، ومنها تلك البرامج التي تعمل على تعزيز التمثيل العادل للنساء في الوظائف القيادية والإدارية العليا، ومراكز صنع القرار، بالإضافة للعدالة في توزيع الأجور والمنافع الوظيفية لذات

[21] Holvoet, N., Briefing Note: Gender Budgeting: its usefulness in programme-based approaches to aid, pp. 11-12.

الوظيفة. وهذا لا يعني بالضرورة تحقيق المساواة في أعداد الكوادر البشرية من الإناث والذكور ضمن القطاع العام. ومثل هذه النفقات تصب بشكل مباشر ضمن محور التمكين الاقتصادي للنوع الاجتماعي.

3. **النفقات العامة أو الرئيسية** (نفقات غير مباشرة لمتلقي الخدمة الحكومية): وهي تعبر عن النفقات العامة التي تصب في تقديم الخدمات العامة للسكان بشكل عام ضمن المجتمع، ومن الأمثلة على ذلك الإنفاق الحكومي على قطاع المياه أو الاتصالات بشكل عام، أو الإنفاق على شبكة النقل والمواصلات والتي يستفيد منها بالنهاية كافة شرائح المجتمع. وعادة ما تتركز معظم النفقات الحكومية ضمن هذه الفئة. ويتم تحليل هذا النوع من الانفاق من منظور الموازنة الحساسة للنوع الاجتماعي والتي تندرج تحت مظلة الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي. وفي العادة فان احتساب مخصصات النوع الاجتماعي ضمن هذه الفئة يستند إلى نسبة التعداد السكاني وفق النوع الاجتماعي في المجتمع المعني[22].

هذا ويتضمن الملحق رقم (2) من هذا الدليل الجداول والنماذج المقترحة لتبويب مخصصات النوع الاجتماعي من أجل تسهيل احتسابها وفق أوجه وفئات الانفاق المذكورة أعلاه.

10.2.3 احتساب مخصصات النوع الاجتماعي

تشكل هذه العملية جوهر ما تعكسه الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي من مخصصات مُقدَرة وفق أوجه النفقات العامة ضمن محاور التمكين الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وبما يُلبي متطلبات الشفافية والإفصاح في إعداد الموازنة الحكومية بشكل عام وموازنة النوع الاجتماعي بشكل خاص، وبما يتيح التعرف على حقيقة هذه المخصصات ومكوناتها ومدلولاتها ومؤشرات أدائها، الأمر الذي يعزز أهداف الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي من حيث مساءلة الحكومة تجاه مخصصات النوع الاجتماعي والالتزامات المترتبة عليها، وبما يُمكَن راسمي السياسات من إعادة صياغة الموازنات الحكومية والسياسات الوطنية لتعزيز عدالة النوع الاجتماعي.

[22] تبلغ نسبة الإناث من إجمالي سكان الأردن حوالي 48.5% وتحتسب من قبل دائرة الإحصاءات العامة.

هذا، وفي ظل توافر البيانات والمعلومات المُصنفة وفق النوع الاجتماعي، وتبويب المخصصات وفق الفئات المذكورة سابقاً، فان عملية احتساب مخصصات النوع الاجتماعي تصبح في غاية السهولة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن لكل برنامج خصوصيته من حيث تبويب واحتساب مخصصات النوع الاجتماعي. فما ينطبق على برنامج التعليم الأساسي لا ينطبق على برنامج التنمية السياسية والشؤون البرلمانية أو برنامج الدفاع الاجتماعي. ومن جهة أخرى، فان لكل وزارة طبيعة عمل متخصصة، فما ينطبق على وزارة الصحة أو وزارة التربية والتعليم مثلاً بصفتهما مزودي خدمة رئيسية ومباشرة مستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعي، لا ينطبق على وزارة النقل أو وزارة المياه والري بصفتهما مزودي خدمة مجتمعية عامة وغير مباشرة ولكنها حساسة للنوع الاجتماعي يستفيد منها كافة فئات المجتمع نساءاً ورجالاً. وبناءً عليه، فان عملية الاجتهاد تبقى واجبة في تبويب واحتساب المخصصات وذلك في ظل اختلاف طبيعة البرامج وطبيعة الخدمة المقدمة من كل جهة، إلا أنها لا بد وأن تتفق ومنهجية التبويب المذكورة سابقاً استناداً لأفضل الممارسات الدولية في هذا المجال. وضمن هذا السياق، تكون دائرة الموازنة العامة هي المرجع الرئيس والجهة الإرشادية المخولة في تقديم النصح والمشورة للجهات المعنية في أسلوب تبويب واحتساب مخصصات النوع الاجتماعي.

هذا ويتضمن الملحق رقم (1) من هذا الدليل شرح لبعض الحالات العملية الإرشادية في احتساب مخصصات النوع الاجتماعي بالتفصيل.

10.2.4 بناء موازنة مستجيبة للنوع الاجتماعي

وفي سبيل مأسسة واستدامة الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي في الأردن، فانه من المناسب أن تقوم دائرة الموازنة العامة من العمل مع الجهات الشريكة على ما يلي:

- إعداد الدراسات اللازمة سنوياً حول أبعاد الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي المقدرة للسنة القادمة وفق الأولويات الوطنية واحتياجات النوع الاجتماعي، متضمنة الفرضيات والتقديرات التي تم بناءً عليها إعداد هذه الموازنة.

- عرض مخصصات النوع الاجتماعي المقدرة لكل وزارة/برنامج/مشروع/نشاط ومبوبة ضمن محاور التمكين الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وذلك باستخدام الجداول والنماذج المقترحة لهذه الغاية والمرفقة ضمن الملحق رقم (2) من هذا الدليل.
- بالتعاون والتنسيق مع اللجنة الوطنية لشؤون المرأة والجهات الحكومية المعنية، يتم تضمين الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي مؤشرات قياس الأداء والقيم المستهدفة المطلوب تحقيقها من قبل الجهات الحكومية المعنية. (يتضمن الملحق رقم (3) مجموعة من المؤشرات الحساسة للنوع الاجتماعي المقترح تضمينها لقانون الموازنة العامة والمرتبطة بمحاور الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية والأهداف الإنمائية للألفية).
- إعداد تقرير سنوي حول أداء الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي وما تم تحقيقه من انجازات، مع بيان أوجه القصور وتوضيح الإجراءات التصحيحية لمعالجتها، وذلك باستخدام نماذج المتابعة والتقييم المقترحة والمرفقة ضمن الملحق رقم (4) من هذا الدليل.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

- الحكومة الأردنية، دستور المملكة الأردنية الهاشمية وتعديلاته لعام 2011.
- الحكومة الأردنية، الموقع الحكومي الالكتروني للتشريعات الأردنية، نظام المعلومات الوطني.
- الحكومة الأردنية، الأجندة الوطنية (2006-2015).
- وزارة المالية، دائرة الموازنة العامة، قانون الموازنة العامة ومجلد البيانات التفصيلية للسنة المالية 2015.
- دائرة الموازنة العامة، محتويات متعددة من الموقع الالكتروني للدائرة.
- الأمم المتحدة، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كانون الأول 1966.
- الأمم المتحدة، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كانون الأول 1948.
- الأمم المتحدة، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، كانون الأول 1966.
- الأمم المتحدة، الأهداف الإنمائية للألفية، 2000.
- دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، الموقع الالكتروني.
- دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، الأردن بالأرقام 2013.
- دائرة الإحصاءات العامة، الكتاب الإحصائي السنوي الأردني 2013، الأردن.
- اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، الموقع الالكتروني
- اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية (2013-2017) الوثيقة المرجعية.
- اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية (2013-2017) التوجهات والملامح العامة.
- الجمعية العامة للأمم المتحدة، اتفاقية سيداو، 1979.
- وزارة الاقتصاد والمالية، تقرير حول ميزانية النوع الاجتماعي، المغرب، 2015.
- الحماقي، يمن، أسس إدماج النوع الاجتماعي في سياق التنمية في المجالات المرتبطة بالفرص، مصر.

المراجع الأجنبية:

- Austrian Development Agency, Making Budgets Gender-Sensitive: A Checklist for Programme-Based Aid, Vienna, January 2009.
- Budgetary and Human Rights Observatory, Gender-sensitive Budget in Egypt (2002-2007), Cairo, 2009.
- Budlender, D., Sharp, R., & the Commonwealth Secretariat, How to do a gender-sensitive budget analysis: Contemporary research and practice, Australia, 1998.
- Budlender, D., Hewitt, G., & the Commonwealth Secretariat, Engendering Budgets, a Practitioners Guide to Understanding and Implementing Gender-Responsive Budgets, UK, 2003.
- Federal Chancellery – Federal Minister for Women and Civil Service, Department for Gender Equality and Legal Issues, Guidance Gender Budgeting in Public Administration, Vienna, 2012.
- Holvoet, N., Briefing Note: Gender Budgeting: its usefulness in programme-based approaches to aid, European Commission, 2006.
- Institute for the Equality of Women and Men, Manual for the application of Gender Budgeting, Belgium, 2010.
- Klatzer, E., The integration of Gender Budgeting in Performance-Based Budgeting, Bilbao, June 2008.
- MENA/OECD Governance Programme, Women in Public Life: Gender, Law and policy in the Middle East and North Africa, November 2014.
- Quinn, S., Gender Budgeting: Practical implementation, The Council of Europe, 2009.
- Schneider, K., on behalf of GTZ, Manual for Training on Gender Responsive Budgeting, Germany, 2006.
- Sharp, R., Budgeting for Equity: Gender budget initiatives within a framework of performance oriented budgeting, UNIFEM, New York, July 2003.
- UNDP, Gender Equality and Women's Empowerment in Public Administration: Jordan Case Study, New York, 2012.

- UNDP, "HANDBOOK ON PLANNING, MONITORING AND EVALUATING FOR DEVELOPMENT RESULTS", Judy Kusek & Ray Rist, World Bank Publications, "Ten Steps to a Results-Based Monitoring & Evaluation System".
- UNIFEM, Tools for a Gender-Sensitive Analysis of Budgets, New York, April 2005.
- UNIFEM Evaluation Unit, UNIFEM's Work on Gender-responsive Budgeting: Overview, UNIFEM New York, 2009.
- UNIFEM, Integrating gender-responsive budgeting into the aid effectiveness agenda: Ten-country overview report, Cape Town, November 2008.
- UNIFEM, Integrating Gender Responsive Budgeting into the Aid Effectiveness Agenda, Morocco Country Report, 2009.
- United Nations & Ministry of Women and Child Development, Government of India, Gender Budgeting Hand Book, India, October 2007.
- United Nations, Gender Mainstreaming: An overview, New York, 2002.
- USAID/Jordan, Gender Analysis, Amman, November 2014.
- World Economic Forum, The Global Gender Gap Report 2014, Geneva, 2014.

الملاحق

ملحق رقم (1): حالات عملية إرشادية

حالة عملية رقم (1): احتساب مخصصات النوع الاجتماعي ضمن برنامج التعليم الأساسي

آلية احتساب مخصصات النوع الاجتماعي ضمن برنامج التعليم الأساسي في وزارة التربية والتعليم من واقع بيانات قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2015[23] بالإضافة للفرضيات المتعلقة ببرنامج التعليم الأساسي.

أولاً: البيانات المتوفرة والفرضيات

- يهدف البرنامج إلى توسيع فرص الالتحاق الاجمالي في التعليم الأساسي والسعي لتعميمه والقضاء على أوجه التفاوت في فرص التعليم المتاحة. أما الهدف الاستراتيجي المرتبط بالبرنامج فهو توفير فرص التعليم للجميع وتزويد الطالب بالمهارات والمعارف اللازمة للاقتصاد المبني على المعرفة.
- الكوادر العاملة بالبرنامج والمقدرة في عام 2014 حوالي (79922) موظف منهم (35676) ذكور و (44246) إناث، ولتشكل نسبة الإناث حوالي 55.4%.
- مخصصات برنامج التعليم الأساسي:
  - النفقات الجارية: 645,190,250 دينار وهي تغطي رواتب الكوادر العاملة ذكوراً وإناثاً (مقدمي الخدمة) ضمن هذا البرنامج، بالإضافة لنفقات تدريس الطالبات والطلاب (متلقي الخدمة) ضمن مرحلة التعليم الأساسي.
  - النفقات الرأسمالية: 42,600,000 دينار وهي تغطي نفقات إنشاء المباني المدرسية والغرف الصفية وتأثيثها وصيانتها، وهي بالنهاية تخدم فئة متلقي الخدمة من الطالبات والطلاب في مرحلة التعليم الأساسي.
- نسبة الطالبات للطلاب في المرحلة الأساسية حوالي 96%[24]، وعليه تبلغ نسبة الطالبات حوالي 49% من مجموع الطلبة في مرحلة التعليم الأساسي.
- لا يوجد ضمن قانون الموازنة العامة الحالي أي مؤشرات حساسة للنوع الاجتماعي مرتبطة بهذا البرنامج.

[23] سيتم استخدام البيانات المالية الخاصة بسنة 2014 (المعاد تقديره).
[24] بيانات دائرة الإحصاءات العامة.

ثانياً: آلية احتساب مخصصات النوع الاجتماعي

- النفقات الجارية:

- لاحتساب نفقات تعويضات العاملات من الإناث ضمن برنامج التعليم الأساسي والتي تصب في النهاية ضمن محور التمكين الاقتصادي للمرأة:

في حال توفر قاعدة بيانات لتعويضات العاملين مصنفة وفق النوع الاجتماعي، فان هذا الأمر يسهل احتساب مخصصات الإناث ضمن هذا البند وبشكل مباشر. أما في حال عدم توفر البيانات المطلوبة، فيتم ترجيح نسبة العاملات الإناث ضمن البرنامج –والتي بلغت حوالي 55.4%– من إجمالي تعويضات العاملين (ذكور وأناث) التي سجلت ما قيمته 627,448,000 دينار (تشمل بند الرواتب والأجور والعلاوات وبند مساهمات الضمان الاجتماعي وبند الرواتب والأجور والعلاوات ضمن نشاط التعليم الاضافي). وعليه، فان حصة الإناث من تعويضات العاملين بلغت حوالي 347,606,192 دينار.

- لاحتساب نفقات تدريس الطالبات ضمن برنامج التعليم الأساسي والتي تصب في النهاية ضمن محور التمكين الاجتماعي للاناث:

يتم طرح نفقات تعويضات العاملين الاجمالية من مخصصات البرنامج (النفقات الجارية) للحصول على صافي المخصصات الموجه لمتلقي الخدمة وهم فئة الطالبات والطلاب في مرحلة التعليم الأساسي، وعلى النحو الآتي:

إجمالي النفقات الجارية للبرنامج (645,190,250) دينار– تعويضات العاملين الاجمالية (627,448,000) دينار= 17,742,250 دينار.

لأغراض احتساب مخصصات متلقي الخدمة من برنامج التعليم الأساسي وفق النوع الاجتماعي، يتم الاعتماد على قواعد بيانات وزارة التربية والتعليم في حال توفر البيانات المصنفة لمتلقي الخدمة وفق النوع الاجتماعي، أو ان يتم الأخذ بنسبة الطالبات للطلاب في المرحلة الأساسية التي يتم احتسابها سنوياً من قبل دائرة الإحصاءات العامة. هذا وقد بلغت هذه النسبة لعام 2013 حوالي 96%، ولتسجل نسبة الطالبات حوالي 49% من مجموع الطلبة في مرحلة التعليم الأساسي. وعليه، فان المخصصات المرجحة للطالبات من صافي النفقات الجارية ستكون على النحو التالي:

17,742,250 دينار * 49% = 8,693,702.5 دينار.

- النفقات الرأسمالية:

– إن طبيعة النفقات الرأسمالية ضمن هذا البرنامج جاءت جميعها لتغطي نفقات إنشاء المباني المدرسية والغرف الصفية وتأثيثها وصيانتها والتي تخدم فئة متلقي الخدمة من الطالبات والطلاب على حد سواء. ولأغراض احتساب حصة الإناث من هذه النفقات والتي تصب في النهاية ضمن محور التمكين الاجتماعي للاناث، يتم النظر إلى كل مشروع وفي حال أدرج المشروع الرأسمالي الخاص بالإناث بشكل صريح ضمن الموازنة (مثل بناء 10 مدارس إناث) فإن هذا الأمر يسهل احتساب مخصصات الإناث بطريقة مباشرة. إلا أن بيانات المشاريع الرأسمالية المدرجة ضمن مجلد البيانات التفصيلية تفتقر لتصنيف المشاريع الرأسمالية وفق النوع الاجتماعي، وفي مثل هذه الحالة يتم الأخذ بإجمالي النفقات الرأسمالية وترجيحها بنسبة الطالبات (كمتلقي خدمة) في مرحلة التعليم الأساسي وعلى النحو الآتي:

إجمالي النفقات الرأسمالية 42,600,000 دينار * 49% = 20,874,000 دينار

ويوضح الجدول التالي مخصصات الإناث بالتفصيل ضمن برنامج التعليم الأساسي:

	الوصف	إجمالي المخصصات (ذكور وإناث)	حصة الإناث من المخصصات
النفقات الجارية	مجموع تعويضات العاملين وتشمل الرواتب والأجور والعلاوات الرئيسية، وكذلك تعويضات التعليم الإضافي، كما تشمل مساهمات الضمان الاجتماعي.	627,448,000	=%55.4*627,448,000 **347,606,192** دينار التمكين الاقتصادي
	صافي النفقات الجارية الموجهه لمتلقي الخدمة (طالبات وطلاب)	17,742,250	= %49 * 17,742,250 **8,693,702.5** دينار التمكين الاجتماعي
النفقات الرأسمالية	كافة المشاريع الرأسمالية الموجهه لمتلقي الخدمة (طالبات وطلاب)	42,600,000	=%49 * 42,600,000 **20,874,000** دينار التمكين الاجتماعي

إجمالي النفقات الجارية الموجهة للإناث العاملات ضمن برنامج التعليم الأساسي (محور التمكين الاقتصادي)	**347,606,192 دينار**
إجمالي النفقات الجارية والرأسمالية الموجهة للإناث الطالبات ضمن برنامج التعليم الأساسي (محور التمكين الاجتماعي)	**29,567,702.5 دينار**
إجمالي النفقات الجارية والرأسمالية الموجهة للإناث بشكل عام ضمن برنامج التعليم الأساسي	**377,173,894.5 دينار**

ثالثاً: مؤشرات النوع الاجتماعي المقترحة لبرنامج التعليم الأساسي

في ضوء افتقار هذا البرنامج لمؤشرات حساسة للنوع الاجتماعي، مدرج أدناه بعض المؤشرات المقترحة التي يمكن الأخذ بها من قبل وزارة التربية والتعليم وتضمينها لقانون الموازنة العامة، وعكسها من خلال خطة العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية:

- نسبة الطالبات للطلاب في المرحلة الأساسية
- نسبة تسرب الطالبات في المرحلة الأساسية
- نسبة المعلمات للمعلمين في المرحلة الأساسية
- نسبة الإناث العاملات على كادر برنامج التعليم الأساسي

حالة عملية رقم (2): موازنة التمكين السياسي للمرأة

على مستوى القطاع العام، تُعنى وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية حصرياً بتعزيز مشاركة الأحزاب والأفراد ومؤسسات المجتمع المدني في صنع القرار، وتهدف إلى تحقيق التنمية السياسية المستدامة. ويوجد لدى الوزارة برنامجان فقط؛ برنامج "الإدارة والخدمات المساندة" وبرنامج "التنمية السياسية والشؤون البرلمانية".

وستوضح هذه الحالة وصف الوضع الحالي لمخصصات النوع الاجتماعي ضمن برنامج "التنمية السياسية والشؤون البرلمانية" من واقع بيانات قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2015[25]، مقابل حالة افتراضية لتوضيح منهجية احتساب مخصصات النوع الاجتماعي الموجه لمتلقي الخدمة ضمن المجتمع الأردني والذي يصب في محور التمكين السياسي للمرأة.

أولاً: البيانات المتوفرة حول الوضع الحالي

- يهدف البرنامج إلى رفع مستوى التنسيق بين السلطتين. أما الهدف الاستراتيجي المرتبط بالبرنامج فهو تعميق الحوار الوطني ومأسسته ضمن الثوابت الدستورية والقانونية.
- الكوادر العاملة بالبرنامج والمقدرة في عام 2014 حوالي (35) موظف منهم (17) ذكور و(18) إناث، ولتشكل نسبة الإناث العاملات حوالي 51.4%.
- مخصصات برنامج التنمية السياسية والشؤون البرلمانية:

- النفقات الجارية: 305,350 دينار وهي تغطي رواتب الكوادر العاملة ذكوراً وإناثاً (مقدمي الخدمة) ضمن هذا البرنامج، بالإضافة لنفقات موجهة لاستخدام السلع والخدمات والبعثات العلمية ومكافآت لغير الموظفين، وأجهزة ومعدات وأثاث. هذا ولا يوجد ضمن مجلد البيانات التفصيلية ما يشير إلى انفاق جاري يصب في نشاط التنمية السياسية والبرلمانية والذي يخص فئة متلقي الخدمة في المجتمع الأردني ذكوراً وإناثاً.
- النفقات الرأسمالية: 45,000 دينار وهي تغطي نفقات إدارة البرنامج، وبشكل رئيس بند عقود الخدمات بما قيمته 30,000 دينار وتخص الكوادر البشرية العاملة في الوزارة، في حين أن الجزء اليسير 15,000 دينار يوجه للترويج والتوعية بالإضافة للمؤتمرات وورش العمل، وهي بالنهاية تخدم فئة متلقي الخدمة نوعاً ما.

[25] سيتم استخدام البيانات المالية الخاصة بسنة 2014 (المعاد تقديره).

- نسبة الإناث من إجمالي سكان المملكة 48.5%[26].
- لا يوجد ضمن قانون الموازنة العامة الحالي أي مؤشرات حساسة للنوع الاجتماعي مرتبطة بالتمكين السياسي للمرأة.
- لاحتساب مخصصات التمكين السياسي للمرأة استناداً للبيانات أعلاه والمتاحه ضمن قانون الموازنة العامة لعام 2015، فهناك فقط ما قيمته 15,000 دينار من النفقات الرأسمالية موجه للترويج والتوعية بالإضافة للمؤتمرات وورش العمل، وهذا بالنهاية يخدم فئة متلقي الخدمة. وعليه، يتم ترجيح هذه القيمة بنسبة الإناث في المجتمع الأردني (48.5%) ولتشكل مخصصات التمكين السياسي للمرأة ما قيمته 7275 دينار فقط.

ثانياً: حالة <u>افتراضية</u> لآلية احتساب مخصصات التمكين السياسي للمرأة

- **النفقات الجارية:** ضمن برنامج التنمية السياسية والشؤون البرلمانية بلغت قيمة النفقات الجارية 1,700,750 دينار، شكلت تعويضات العاملين الإجمالية (ذكور وإناث) ما قيمته 960,050 دينار، أما الجزء المتبقي من النفقات الجارية فقد غطى حملات التوعية والتثقيف المجتمعي، وعقد الندوات العامة في كافة المحافظات لتعزيز مشاركة الأحزاب والأفراد ومؤسسات المجتمع المدني في صنع القرار.
  - لاحتساب مخصصات التمكين السياسي للمرأة من النفقات الجارية: يتم طرح تعويضات العاملين من إجمالي النفقات الجارية للحصول على صافي المخصصات الموجهة لأنشطة التنمية السياسية ضمن المجتمع:

إجمالي النفقات الجارية للبرنامج (1,700,750) دينار – تعويضات العاملين الاجمالية (960,050) دينار = 740,700 دينار.

يتم ترجيح مخصصات أنشطة التنمية السياسية بنسبة الإناث في المجتمع الأردني للحصول على مخصصات التمكين السياسي للمرأة:

740,700 دينار * 48.5% = 359,239.5 دينار

- **النفقات الرأسمالية:** ضمن برنامج التنمية السياسية والشؤون البرلمانية بلغت مخصصات "مشروع التنمية السياسية في المحافظات" ما قيمته 1,400,650 دينار.

[26] بيانات دائرة الإحصاءات العامة، وللحصول على بيانات دقيقة في مجال التمكين السياسي للمرأة، فمن الأفضل الحصول على نسبة الإناث بالمجتمع ضمن الفئة العمرية (18+ سنة) واستثناء فئة الأطفال من الإناث، علماً بأن النسبة لن تسجل اختلافاً كبيراً.

- لاحتساب مخصصات التمكين السياسي للمرأة من النفقات الرأسمالية: يتم ترجيح مخصصات "مشروع التنمية السياسية في المحافظات" بنسبة الإناث في المجتمع الأردني:

1,400,650 دينار * 48.5% = 679,315.25 دينار.

وعليه، يصبح إجمالي النفقات (جاري ورأسمالي) التي تصب في مجال التمكين السياسي للمرأة على مستوى المملكة حوالي 1,038,554.75 دينار.

أما المخصصات التي تصب في تمكين المرأة سياسياً ضمن كل محافظة، فتُقَدر من خلال توزيع النفقات الجارية والرأسمالية (1,038,554.75) دينار على كل محافظة وفقاً لنسبة الإناث في ذات المحافظة. وعلى سبيل المثال، سجلت نسبة الإناث في محافظة اربد حوالي 20% من تعداد الإناث في المملكة، فيتم احتساب مخصصات الإناث في محافظة اربد كما يلي:

1,038,554.75 دينار * 20% = 207,710.95 دينار

ويوضح الجدول التالي مخصصات التمكين السياسي للمرأة بالتفصيل ضمن الموازنة العامة للحكومة (وفق الحالة الافتراضية):

	الوصف	إجمالي المخصصات (ذكور وإناث)	حصة الإناث من المخصصات
النفقات الجارية	النفقات الجارية الموجهة لحملات التوعية والتثقيف المجتمعي، وعقد الندوات العامة في كافة المحافظات لتعزيز مشاركة الأحزاب والأفراد ومؤسسات المجتمع المدني في صنع القرار	740,700	740,700 * 48.5% = **359,239.5** دينار التمكين السياسي
النفقات الرأسمالية	مشروع التنمية السياسية في المحافظات	1,400,650	1,400,650 * 48.5% = **679,315.25** دينار التمكين السياسي
إجمالي النفقات الجارية والرأسمالية الموجهة للإناث في مجال التمكين السياسي			**1,038,554.75 دينار**
حصة الإناث في محافظة اربد من مخصصات التمكين السياسي			**207,710.95 دينار**

ثالثاً: مؤشرات النوع الاجتماعي المقترحة في مجال التمكين السياسي للمرأة

في ضوء افتقار وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية وبرنامج التنمية السياسية والشؤون البرلمانية لمؤشرات حساسة للنوع الاجتماعي، مدرج أدناه بعض المؤشرات المقترحة التي يمكن الأخذ بها على مستوى الأهداف الاستراتيجية للوزارة أو على مستوى البرنامج، وتضمينها لقانون الموازنة العامة، وعكسها من خلال خطة العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية:

- نسبة النساء في مجلس الأعيان
- نسبة النساء في مجلس النواب
- نسبة مشاركة المرأة في الحياة الحزبية
- نسبة مشاركة المرأة في الانتخابات البرلمانية
- نسبة مشاركة المرأة في الانتخابات البلدية
- نسبة تمثيل المرأة في الأحزاب السياسية.
- نسبة الذكور ممن يؤيدون انتخاب امرأة.
- نسبة النساء ممن يؤيدن انتخاب امرأة.

حالة عملية رقم (3): الموازنة الحساسة للنوع الاجتماعي في وزارة النقل

تُعنى وزارة النقل بشكل عام بوضع السياسة العامة للنقل، وتطوير قطاع النقل العام، وهي بذلك تخدم جميع فئات المجتمع دون تمييز، وهذا يعني أن موازنتها **حساسة** –وليست مستجيبة– للنوع الاجتماعي وتصب في باب النفقات العامة الموجه لتقديم الخدمات العامة للسكان. ويوجد لدى الوزارة برنامجان فقط؛ برنامج "الإدارة والخدمات المساندة" وبرنامج "تطوير قطاع النقل".

وستوضح هذه الحالة آلية احتساب مخصصات النوع الاجتماعي ضمن برنامج "تطوير قطاع النقل" من واقع بيانات قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2015.

أولاً: البيانات المتوفرة والفرضيات

- يهدف البرنامج إلى رفع كفاءة قطاع النقل وتنمية وتطوير ورفع مستوى الخدمة في قطاع النقل، والمساهمة في حماية البيئة، ورفع مستوى السلامة العامة، وتحفيز القطاع الخاص للاستثمار في قطاع النقل. أما الهدف الاستراتيجي المرتبط بالبرنامج فهو تطوير منظومة النقل.
- الكوادر العاملة بالبرنامج والمقدرة في عام 2014 حوالي (25) موظف منهم (13) ذكور و(12) إناث، ولتشكل نسبة الإناث العاملات حوالي 48%.
- مخصصات برنامج تطوير قطاع النقل:
  - **النفقات الجارية:** تشير موازنة وزارة النقل لعام 2015 أن النفقات الجارية لبرنامج تطوير قطاع النقل بلغت 2,700,000 دينار وهي تغطي رواتب الكوادر العاملة ذكوراً وإناثاً (مقدمي الخدمة) ضمن هذا البرنامج، بالإضافة لنفقات موجهة لاستخدام السلع والخدمات والبعثات العلمية ومكافآت لغير الموظفين، وأجهزة ومعدات وأثاث، علاوة على الدعم المقدم لوحدات حكومية عامة (هيئة تنظيم النقل البري وهيئة تنظيم الطيران المدني) وبما قيمته 2,180,000 دينار، إذ يصب هذا الإنفاق الأخير في مصلحة فئة متلقي الخدمة في المجتمع الأردني ذكوراً وإناثاً.
  - **النفقات الرأسمالية:** 69,193,000 دينار وهي تغطي نفقات مشاريع رأسمالية متعددة كشبكات سكك الحديد والمطارات والنقل البري ومراكز الخدمات اللوجستية، إذ يصب هذا الإنفاق بشكل عام في مصلحة فئة متلقي الخدمة في المجتمع الأردني ذكوراً وإناثاً.
- نسبة الإناث من إجمالي سكان المملكة 48.5%.

ثانياً: آلية احتساب مخصصات النوع الاجتماعي (متلقي الخدمة) من برنامج تطوير قطاع النقل

استناداً للبيانات أعلاه، سيتم ترجيح مخصصات النوع الاجتماعي بنسبة الإناث في المجتمع الأردني (48.5%) وعلى النحو التالي:

- بلغ صافي النفقات الجارية التي تصب في مصلحة فئة متلقي الخدمة في المجتمع ما قيمته 2,180,000 دينار * 48.5% = 1,057,300 دينار.
- بلغت النفقات الرأسمالية التي تصب في مصلحة فئة متلقي الخدمة في المجتمع ما قيمته 69,193,000 دينار * 48.5% = 33,558,605 دينار .

وعليه، يصبح إجمالي النفقات (جاري ورأسمالي) التي تصب في مصلحة متلقي الخدمة من النوع الاجتماعي في المجتمع ما قيمته حوالي 34,615,905 دينار.

- أما النفقات الرأسمالية التي تصب في مصلحة متلقي الخدمة ضمن المحافظات، وعند الرجوع إلى الجدول الخاص بهذه البيانات في قانون الموازنة العامة، تبين مثلاً بأن محافظة معان تستحوذ على ما قيمته 13,480,000 دينار، وعند ترجيح هذه القيمة بنسبة الإناث (48.5%)، فان مخصصات النوع الاجتماعي تبلغ ما قيمته حوالي 6,537,800 دينار.

ثالثاً: مؤشرات النوع الاجتماعي لبرنامج تطوير قطاع النقل

لا يوجد ما يستدعي من وضع مؤشرات أداء حساسة للنوع الاجتماعي لمثل هذه البرامج التي تقدم خدمات عامة لكافة فئات المجتمع، كونها لا تأخذ بعين الاعتبار احتياجات محددة للنوع الاجتماعي.

ملحق رقم (2): جداول ونماذج إعداد الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي

تعزيزاً لمبدأ الشفافية والإفصاح في إعداد الموازنة العامة بشكل عام، والموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي بشكل خاص، وتوفير المعلومة المطلوبة والدقيقة لواضعي السياسات والاستراتيجيات، ومتخذي القرار حول بيانات ومخصصات النوع الاجتماعي وفق أوجه إنفاقها؛ الأمر الذي يساعد في إعادة صياغة السياسات وتوزيع الموارد لتحقيق النتائج المطلوبة في عدالة النوع الاجتماعي، يتضمن هذا الملحق الجداول والنماذج المقترح استخدامها في إعداد الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي. وهناك جداول عامة رئيسية (جدول1-جدول5)، ونماذج إعداد خاصة (نموذج 1-نموذج 5) تُدرج ضمن كل فصل من الفصول.

أولاً: الجداول العامة الرئيسية

- الجدول رقم (1): الجدول العام للمخصصات المقدرة للنوع الاجتماعي موزعة حسب الفصول للسنوات (2014-2018) ، وهو يعكس إجماليات احتساب مخصصات النوع الاجتماعي ضمن الفئات المختلفة (مقدم خدمة/متلقي خدمة مباشرة/متلقي خدمة غير مباشرة) على مستوى كل وزارة/دائرة حكومية. وهذا الجدول هو ذات شكل الجدول رقم (21) المعمول به حالياً من قبل دائرة الموازنة العامة، إلا أنه سيختلف من ناحية مكونات المخصصات وفقاً لآلية الاحتساب الموضحة ضمن هذا الدليل.

جدول رقم (1)

إجمالي المخصصات المقدرة للنوع الاجتماعي موزعة حسب الفصول للسنوات (2014-2018)

(بالدينار)

الفصل		2014	2015	2016	2017	2018
الرقم	العنوان					
3201-0101	كافة الجهات المدرجة ضمن قانون الموازنة العامة					
المجموع						

- الجدول رقم (2): الجدول الفرعي للمخصصات المقدرة للنوع الاجتماعي في مجال التمكين الاقتصادي موزعة حسب الفصول للسنوات (2014-2018)، وهو يعكس مخصصات تعويضات العاملين (إناث) ضمن الموازنة العامة للحكومة على مستوى كل وزارة/دائرة حكومية.

جدول رقم (2)

مخصصات تعويضات العاملين للنوع الاجتماعي موزعة حسب الفصول للسنوات (2014-2018)

"التمكين الاقتصادي للمرأة"

(بالدينار)

الفصل		2014	2015	2016	2017	2018
الرقم	العنوان					
3201-0101	كافة الجهات المدرجة ضمن قانون الموازنة العامة					
المجموع						

- الجدول رقم (3): الجدول الفرعي للمخصصات المقدرة للنوع الاجتماعي في مجال التمكين الاجتماعي موزعة حسب الفصول للوزارات والدوائر الحكومية ذات العلاقة بالتمكين الاجتماعي للسنوات (2014-2018)، وهو يعكس مخصصات النوع الاجتماعي ضمن البرامج الحكومية المنفذة من قبل الجهات المعنية بهذا المحور.

جدول رقم (3)

المخصصات المقدرة للنوع الاجتماعي في مجال "التمكين الاجتماعي للمرأة" موزعة حسب الفصول للسنوات (2014-2018)

(بالدينار)

الفصل		2014	2015	2016	2017	2018
الرقم	العنوان					
	الوزارات والدوائر الحكومية المعنية بالتمكين الاجتماعي للمرأة ضمن قانون الموازنة العامة؛ ومنها: وزارة الصحة، التربية والتعليم، التعليم العالي، التنمية الاجتماعية.					
المجموع						

- الجدول رقم (4): الجدول الفرعي للمخصصات المقدرة للنوع الاجتماعي في مجال التمكين السياسي موزعة حسب الفصول للوزارات والدوائر الحكومية ذات العلاقة بالتمكين السياسي للسنوات (2014-2018)، وهو يعكس مخصصات النوع الاجتماعي ضمن البرامج الحكومية المنفذة من قبل الجهات المعنية بهذا المحور.

جدول رقم (4)

المخصصات المقدرة للنوع الاجتماعي في مجال "التمكين السياسي للمرأة" موزعة حسب الفصول للسنوات (2014-2018)

(بالدينار)

الفصل		2014	2015	2016	2017	2018
الرقم	العنوان					
	الوزارات والدوائر الحكومية المعنية بالتمكين السياسي للمرأة ضمن قانون الموازنة العامة؛ ومنها حالياً: وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية.					
المجموع						

- الجدول رقم (5): ويتضمن إجمالي أعداد الكوادر البشرية العاملة في الوزارات والدوائر الحكومية المدرجة ضمن قانون الموازنة العامة مصنفة وفق النوع الاجتماعي وضمن مجموعات الوظائف المختلفة. وهو ذات شكل الجدول المستخدم حالياً من قبل دائرة الموازنة العامة، إلا أنه يعكس إجمالي أعداد الكوادر البشرية.

جدول رقم (5)

أعداد الكوادر البشرية العاملة في الوزارات والدوائر الحكومية المدرجة ضمن قانون الموازنة العامة مصنفة وفق النوع الاجتماعي

المجموعة الوظيفية	الوظائف ضمن المجموعة الوظيفية	فعلي 2014			أولي 2015			مقدر 2016		
		ذكر	أنثى	المجموع	ذكر	أنثى	المجموع	ذكر	أنثى	المجموع
وظائف الإدارة العامة والإدارة المحلية	وظائف إدارية (مدير، مستشار)									
الوظائف الهندسية	وظائف هندسية									
الوظائف الفنية	وظائف فنية (مدقق/محاسب/باحث...الخ)									
الوظائف الإدارية والمالية	وظائف إدارية ومالية									
الوظائف الأخرى	وظائف أخرى									
الوظائف المساندة (الفئة الثالثة)	وظائف مساندة (مراسل، سائق)									
	المجموع									
خارج جدول التشكيلات	خارج جدول التشكيلات									
	المجموع الكلي									
	كلفة الرواتب									

ثانياً: النماذج الخاصة في إعداد الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي

وتدرج هذه النماذج ضمن فصل كل وزارة/دائرة حكومية ووفقاً لما يلي:

- النموذج رقم (1): ويتضمن أعداد الكوادر البشرية العاملة في كل وزارة/دائرة الحكومية، مصنفة وفق النوع الاجتماعي وضمن مجموعات الوظائف المختلفة، وهو ذات النموذج المستخدم حالياً من قبل دائرة الموازنة العامة.

نموذج رقم (1)

أعداد الكوادر البشرية العاملة في الوزارة/الدائرة الحكومية مصنفة وفق النوع الاجتماعي

المجموعة الوظيفية	الوظائف ضمن المجموعة الوظيفية	فعلي 2014			أولي 2015			مقدر 2016		
		ذكر	أنثى	المجموع	ذكر	أنثى	المجموع	ذكر	أنثى	المجموع
وظائف الإدارة العامة والإدارة المحلية	وظائف إدارية (مدير، مستشار)									
الوظائف الهندسية	وظائف هندسية									
الوظائف الفنية	وظائف فنية (مدقق/محاسب/باحث...الخ)									
الوظائف الإدارية والمالية	وظائف إدارية ومالية									
الوظائف الأخرى	وظائف أخرى									
الوظائف المساندة (الفئة الثالثة)	وظائف مساندة (مراسل، سائق)									
	المجموع									
خارج جدول التشكيلات	خارج جدول التشكيلات									
	المجموع الكلي									
	كلفة الرواتب									

- النموذج رقم (2): ويعكس مخصصات تعويضات العاملات الإناث (الرواتب والأجور والعلاوات، مساهمات الضمان الاجتماعي) موزعة حسب البرامج ضمن كل وزارة/دائرة حكومية.

نموذج رقم (2)

مخصصات تعويضات العاملات الإناث (تمكين اقتصادي) موزعة حسب البرامج

للسنوات (2014-2018)

(بالدينار)

رقم البرنامج	اسم البرنامج	فعلي 2014	مقدر 2015	إعادة تقدير 2015	مقدر 2016	تأشيري 2017	تأشيري 2018
المجموع							

- النموذج رقم (3): مخصصات النوع الاجتماعي من البرامج المنفذة من قبل الجهات المعنية والتي تساهم في مجال التمكين الاجتماعي والسياسي للمرأة، ودون احتساب مخصصات تعويضات العاملات الإناث، في ضوء تخصيص النموذج رقم (2) أعلاه لغايات التعويضات.

نموذج رقم (3)

مخصصات النوع الاجتماعي (تمكين اجتماعي أو سياسي) موزعة حسب البرامج للسنوات (2014-2018)

(بالدينار)

رقم البرنامج	اسم البرنامج		فعلي 2014	مقدر 2015	إعادة تقدير 2015	مقدر 2016	تأشيري 2017	تأشيري 2018
		جارية						
		رأسمالية						
		المجموع						
		جارية						
		رأسمالية						
		المجموع						
المجموع								

- النموذج رقم (4): برامج/مشاريع/أنشطة الجهة المعنية والتي تساهم في تحقيق عدالة النوع الاجتماعي والمؤشرات الحساسة للنوع الاجتماعي المرتبطة بها

نموذج رقم (4)

البرامج التي تساهم في تحقيق عدالة النوع الاجتماعي ومؤشراتها

البرنامج/المشروع/النشاط	مؤشر قياس الأداء	القيمة الأساس		القيمة الفعلية 2014	القيمة المستهدفة 2015	تقييم أولي ذاتي 2015	القيمة المستهدفة		
		سنة الأساس	القيمة				2016	2017	2018

- النموذج رقم (5): مخصصات النوع الاجتماعي من البرامج المنفذة من قبل الجهات المعنية والتي تساهم في مجال التمكين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمرأة موزعة حسب المحافظات.

نموذج رقم (5)

مخصصات النوع الاجتماعي موزعة حسب المحافظات للسنوات (2014-2018)

(بالدينار)

المحافظة	فعلي 2014	مقدر 2015	إعادة تقدير 2015	مقدر 2016	تأشيري 2017	تأشيري 2018
المركز						
اربد						
المفرق						
جرش						
عجلون						
العاصمة						
البلقاء						

الزرقاء						
مادبا						
الكرك						
معان						
الطفيلة						
العقبة						
المجموع						

ملحق رقم (3): المؤشرات الحساسة للنوع الاجتماعي

مجموعة من المؤشرات الحساسة للنوع الاجتماعي المقترح تضمينها لقانون الموازنة العامة والمرتبطة بمحاور الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية والأهداف الإنمائية للألفية

رقم الفصل	الوزارة/الدائرة الحكومية	المؤشرات المقترحة على مستوى الأهداف الاستراتيجية و/أو على مستوى البرامج	المحور ذو العلاقة في الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية	الهدف الإنمائي ذو العلاقة
0301	رئاسة الوزراء	• نسبة النساء في مجلس الوزراء	التمكين السياسي للمرأة والمشاركة في الحياة العامة	الهدف الانمائي الثالث تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
0601	ديوان الخدمة المدنية	• نسبة القيادات النسائية في مؤسسات القطاع الحكومي • نسبة النساء المشتغلات في القطاع الحكومي • نسبة النساء اللواتي يتم تعيينهم سنوياً في مؤسسات القطاع العام	التمكين الإقتصادي للمرأة	الهدف الانمائي الثالث تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
0702	وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية	• نسبة النساء في مجلس الأعيان • نسبة النساء في مجلس النواب • نسبة مشاركة المرأة في الحياة الحزبية • نسبة مشاركة المرأة في الانتخابات البرلمانية • نسبة مشاركة المرأة في الانتخابات البلدية • نسبة الذكور ممن يؤيدون انتخاب امرأة • نسبة النساء ممن يؤيدن انتخاب امرأة	التمكين السياسي للمرأة والمشاركة في الحياة العامة	الهدف الانمائي الثالث تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
1201	دائرة قاضي القضاة	• عدد قضايا نفقة الزوجات المسجلة لدى المحاكم الشرعية	الأمن الانساني والحماية	الهدف الانمائي الأول

رقم الفصل	الوزارة/الدائرة الحكومية	المؤشرات المقترحة على مستوى الأهداف الاستراتيجية و/أو على مستوى البرامج	المحور ذو العلاقة في الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية	الهدف الإنمائي ذو العلاقة
		• عدد حملات التوعية والإرشاد الأسري • عدد حالات الطلاق السنوية	الاجتماعية (التمكين الاجتماعي)	القضاء على الفقر المدقع والجوع
1502	وزارة المالية/ دائرة الموازنة العامة	• نسبة مخصصات النوع الاجتماعي من إجمالي الموازنة العامة • نسبة مخصصات النوع الاجتماعي من الناتج المحلي الاجمالي • نسبة مؤشرات النوع الاجتماعي التي حققت القيم المستهدفة ضمن قانون الموازنة العامة	الأمن الانساني والحماية الاجتماعية (التمكين الاجتماعي) التمكين السياسي للمرأة والمشاركة في الحياة العامة التمكين الإقتصادي للمرأة	الهدف الانمائي الثالث تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
1901	وزارة الشؤون البلدية	• نسبة النساء في المجالس البلدية	التمكين السياسي للمرأة والمشاركة في الحياة العامة	الهدف الانمائي الثالث تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
2501	وزارة التربية والتعليم	• نسبة الإناث المشتغلات في قطاع التعليم المدرسي الحكومي • نسبة الطالبات للطلاب في المرحلة الأساسية • نسبة تسرب الطالبات في المرحلة الأساسية • نسبة المعلمات للمعلمين في المرحلة الأساسية • نسبة الطالبات للطلاب في المرحلة الثانوية • نسبة تسرب الطالبات في المرحلة الثانوية • نسبة المعلمات للمعلمين في المرحلة الثانوية • نسبة الأمية بين النساء	الأمن الانساني والحماية الاجتماعية (التمكين الاجتماعي) التمكين الإقتصادي للمرأة	الهدف الانمائي الثاني تحقيق تعميم التعليم الابتدائي

رقم الفصل	الوزارة/الدائرة الحكومية	المؤشرات المقترحة على مستوى الأهداف الاستراتيجية و/أو على مستوى البرامج	المحور ذو العلاقة في الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية	الهدف الإنمائي ذو العلاقة
		• نسبة الأطفال الإناث/الذكور الملتحقين برياض الأطفال • نسبة الطالبات الإناث/الذكور الملتحقين بالتعليم المهني		
2601	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	• نسبة الطالبات للطلاب في مرحلة البكالوريوس • نسبة الإناث للذكور في الهيئة التدريسية لمرحلة الدبلوم المتوسط • نسبة الإناث للذكور في الهيئة التدريسية لمرحلة الجامعة • نسبة النساء الأعضاء في مجالس أمناء الجامعات الحكومية	الأمن الانساني والحماية الاجتماعية (التمكين الاجتماعي) التمكين الإقتصادي للمرأة	الهدف الانمائي الثالث تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
2701	وزارة الصحة	• نسبة الإناث المشتغلات في قطاع الصحة الحكومي • معدل وفيات الأمهات النفاس سنوياً لكل 1000 ولادة • نسبة الإناث المستفيدات من مظلة التأمين الصحي الحكومي • عدد النساء الخاضعات للفحص الدوري أثناء فترة الحمل	الأمن الانساني والحماية الاجتماعية (التمكين الاجتماعي)	الهدف الانمائي الخامس تحسين الصحة النفاسية

رقم الفصل	الوزارة/الدائرة الحكومية	المؤشرات المقترحة على مستوى الأهداف الاستراتيجية و/أو على مستوى البرامج	المحور ذو العلاقة في الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية	الهدف الإنمائي ذو العلاقة
2801	وزارة التنمية الاجتماعية	• نسبة الإناث المشتغلات في قطاع العمل الاجتماعي الحكومي • نسبة الفقر بين الإناث • نسبة الأيتام الإناث المستفيدات من خدمات الوزارة • نسبة الأحداث من الإناث الموقوفات في دور الأحداث • نسبة المتسولات من الإناث المودعات في مراكز التسول • عدد النساء المستهدفات من برامج التوعية ضمن برنامج الأسرة والطفولة • نسبة الإناث من ذوات الإعاقة المستفيدات من خدمات الوزارة • نسبة الإناث المعنفات المستفيدات من خدمات الوزارة • نسبة الإناث الفقيرات المستفيدات من معونات صندوق المعونة الوطنية	الأمن الانساني والحماية الاجتماعية (التمكين الاجتماعي)	الهدف الانمائي الأول القضاء على الفقر المدقع والجوع الهدف الانمائي الثالث تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
2901	وزارة العمل	• نسبة النساء في قوة العمل 15 سنة فأكثر • نسبة البطالة بين النساء	التمكين الإقتصادي للمرأة	الهدف الانمائي الثالث تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

ملحق رقم (4): النماذج المقترحة لمتابعة وتقييم أداء الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي

نموذج رقم (1): متابعة تقييم فعالية الأداء[27]

الرقم	البرنامج/المشروع/النشاط	مسمى مؤشر قياس الأداء الحساس للنوع الاجتماعي	قيم المؤشرات		فعالية الأداء (%) القيمة الحقيقية/المستهدفة	الجهة المعنية	الإجراءات التصحيحية المقترحة
			القيمة/النسبة المستهدفة 2014	القيمة/النسبة الحقيقية 2014			
1	برنامج "التنمية السياسية والشؤون البرلمانية"	نسبة النساء في مجلس النواب	%30	%12	%40	وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية	خلق الوعي بأهمية تمثيل المرأة في مجلس النواب من خلال مناهج التعليم والحملات الإعلامية
2	برنامج "التدريب والتشغيل"	نسبة النساء في قوة العمل 15 سنة فأكثر	%35	%13.2	%37.7	وزارة العمل	• توفير التخصصات المطلوبة لسوق العمل المحلي، والعمل على تعزيز ثقافة العمل المهني بالنسبة للإناث • رفع الوعي بأهمية

[27] يتضمن النموذج بعض الأمثلة التوضيحية الإرشادية

							مشاركة المرأة في سوق العمل والمنافع التي تحققها وبما يساهم في تمكينها من الجوانب الاقتصادية
3	برنامج تنمية المجتمع ومكافحة الفقر	نسبة الفقر بين الإناث[28]	%8	%14.4	%55.5	وزارة التنمية الاجتماعية	• رفع سقف المعونة الوطنية • رفد النساء بمشاريع القروض المدرة للدخل • تأمين السكن الملائم للنساء وخاصة الأرامل منهم

[28] المطلوب تخفيض نسبة الفقر بين الإناث، وليس رفع النسبة كما هو الحال بالمؤشرات الأخرى، لذا فان فعالية الأداء تقاس بقسمة القيمة المستهدفة/الحقيقية.

نموذج رقم (2): متابعة تقييم كفاءة الإنفاق الموجه للنوع الاجتماعي[29]

الرقم	البرنامج/المشروع/النشاط	مخصصات النوع الاجتماعي من البرنامج		كفاءة الإنفاق (%)	الجهة المعنية
		مقدر 2014	إعادة تقدير 2014	إعادة تقدير/مقدر	
1	برنامج التدريب والتشغيل/التدريب المهني	1,655,000	1,545,000	%93.4	وزارة العمل
2	برنامج الرعاية الصحية الأولية/ الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة	600,000	500,000	%83.3	وزارة الصحة
3	برنامج التعليم لرياض الأطفال	6,640,000	5,469,250	%82.4	وزارة التربية والتعليم
4	برنامج الدفاع الاجتماعي/إنشاء دار رعاية الفتيات	150,000	150,000	%100	وزارة التنمية الاجتماعية

[29] يتضمن النموذج بعض الأمثلة التوضيحية الإرشادية
إن كفاءة الإنفاق تعبر عن مدى حسن استغلال وإدارة المخصصات المرصودة، ولا تعني بالضرورة فعالية الانفاق، إذ أن فعالية الانفاق تقاس من خلال مؤشر قياس الأداء، ووفق ما تم توضيحه في النموذج رقم (1) أعلاه ضمن هذا الملحق.